



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

أثر السياسة الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر من 1999 إلى 2023

الأستاذ المشرف:

- دحو سليمان

من إعداد الطالبة:

كهن بوناجي فاطمة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:/...../.....

امام اللجنة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د / لغراب سمية	رئيس اللجنة	جامعة غرداية	رئيسا
أ.د / دحو سليمان	المشرف الرئيسي	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
أ / عيدات محند أورابج	المناقش	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2024 - 2025

إلى

إلى من غرسا في نفسي حب العلم والعمل
إلى من سهرا الليالي لأكون ما أنا عليه اليوم
إلى نبع الحنان والبركة
إلى أمي العزيزة وأبي الكريم...شكرا من القلب.
إلى إخوتي الأعراء، سندي في الحياة،
إلى زوجي الحبيب، رفيق دربي وداعم مسيرتي
إلى عائلتي الكريمة
التي كانت ولا تزال مصدر قوتي وإلهامي...
أهدي هذا العمل المتواضع عربون وفاء وامتنان
راجية من الله أن يكون عند حسن ظنكم.

شكر

بادئ ببدء اشكر رب العباد العلى القدير شكرا جزيلا طيبا مبركا، الذي انارنا
بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وانعم علينا بالعافية وانار طريقنا ويسر ووقفنا
لا تمام هذه الدراسة.

وعرفانا بالمساعدات التي قدمت لنا حتى يخرج هذا العمل الى النور

أتقدم بالشكر والتقدير والعرفان

للأستاذ "دحو سليمان"

الذي قبل تواضعا وكرامة الاشراف على هذا العمل

من خلال التوجيهات والارشادات المقدمة

من طرفه جزاه الله خيرا وانار دربة والى كل الاستاذة الكرام.

كما أتقدم بالامتنان والعرفان للأساتذة الكرام

أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على تفضلهم لمناقشة هذه المذكرة.

كما أشكر كل من مد لي يد العون من قريب او من بعيد.

وفي الاخير لا يسعني الا أن أدعو الله عز وجل ان يرزقنا السداد والعفاف

والغنى عن الناس وان يجعلني هداة مهتدين يا رب العالمين.

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين السياسة الضريبية وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال تحليل مدى تأثير معدلات الضرائب والحوافز الضريبية على قرارات المستثمرين الأجانب. وقد انطلقت الدراسة من إشكالية محورية مفادها: إلى أي مدى تؤثر السياسة الضريبية في قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة الضريبية تشكل عنصرًا مهمًا في اتخاذ قرار الاستثمار، إلا أن فعاليتها تظل مشروطة بعوامل أخرى مثل الشفافية، الاستقرار، وسهولة الإجراءات الإدارية. كما أن توفير الحوافز وحدها غير كافٍ ما لم يُدعم بسياسات اقتصادية شاملة تضمن الاستدامة والثقة في النظام الجبائي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الضريبية، الحوافز الضريبية، الاستثمار الأجنبي المباشر، معدلات الضرائب.

Abstract:

This research aims to study the relationship between tax policy and the attractiveness of foreign direct investment (FDI), by analyzing the impact of tax rates and tax incentives on foreign investors' decisions. The study stems from a central question: To what extent does tax policy affect a country's ability to attract foreign direct investment?

The study concludes that tax policy is an important factor in investment decision-making; however, its effectiveness remains conditional on other factors such as transparency, stability, and the simplicity of administrative procedures. Moreover, offering incentives alone is not sufficient unless supported by comprehensive economic policies that ensure sustainability and trust in the tax system.

Keywords: Tax policy, tax incentives, foreign direct investment, tax rates.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	الاهداء
	الشكر
	الملخص
	قائمة المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
أ - د	مقدمة عامة
	الفصل الأول: التأسيس النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة
02	تمهيد
03	المبحث الأول: السياسات الضريبية والاستثمار الأجنبي
	المطلب الأول: السياسة الضريبية
	الفرع الأول: التعريف بالسياسة الضريبية أهدافها ومبادئها
08	الفرع الثاني: محددات وسمات السياسة الضريبية
10	المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي ومحفزاته
10	الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي
14	الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
20	الفرع الثالث: الحوافز الضريبية

قائمة المحتويات

33	المطلب الثالث: دور السياسة الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر
33	الفرع الأول: دور السياسة الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
35	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
	المطلب الأول: الدراسات المحلية
37	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
48	المطلب الثالث: الفرق بين الدراسة الحالية وبقية الدراسات
50	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية	
52	تمهيد
53	المبحث الأول: تعريف الدراسة القياسية ومجتمع العينة
	المطلب الأول: تعريف نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)
	الفرع الأول: ميزات العام لنموذج ARDL
54	الفرع الثاني: الشكل العام لنموذج ARDL
55	الفرع الثالث: خطوات تحليل التكامل المشترك في إطار نموذج ARDL
58	المطلب الثاني: الدراسة القياسية والتفسير الاقتصادي
	الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة القياسية
62	المطلب الثالث: نتائج الدراسة القياسية
70	المبحث الثاني: تحليل مخرجات البرنامج الإحصائي
	المطلب الأول: تقدير معادلة قصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM)

قائمة المحتويات

72	المطلب الثاني: تقدير معادلة طويلة الأجل
74	المطلب الثالث: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر
76	خلاصة الفصل
79 – 78	خاتمة عامة
83 – 81	قائمة المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
46	خلفية على النظام الضريبي في الامارات	.01
48	الفرق بين الدراسة الحالية وبقية الدراسات	.02
63	اختبار (ADF) و (PP) لسلسلة متغيرات الدراسة قبل وبعد إجراء الفرق الأول	.03
65	اختبار اكتشاف عدد التأخيرات نموذج (VAR).	.04
66	تقدير نموذج (ARDL)	.05
67	نتائج الاختبارات التشخيصية	.06
69	نتائج اختبار الحدود F-Bounds Test	.07
70	نتائج معادلة قصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM).	.08
72	نتائج تقدير معادلة طويلة الأجل	.09

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
59	التمثيل البياني لتطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	.01
61	التمثيل البياني لتطورات التحصيل الضريبي في الجزائر	.02
65	التوليفات الممكنة لنموذج (ARDL) والاختيار حسب معيار (Akaike)	.03
68	نتائج الاختبارات التشخيصية	.04
75	اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر	.05

مقدمة عامة

توطئة:

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مطلبا تسعى إليه الدول النامية عموما الجزائر خصوصا في سياق سعيها على تحقيق تنميتها، وهذا للدور الجوهرى الذي يلعبه هذا النوع من استثمار وشركات على المستوى العالمى في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

ترتبط جاذبية أي بلد لاستثمار الشركات الأجنبية بمستوى فاعلية مناخه الاستثمارى، وهذا يبرر التباين الملحوظ بين البلدان، حيث الشركات العالمية شديدة الحساسية لكل متغيرات مناخ الاستثمار الاقتصادى والاجتماعى والقانونية والتنظيمية، لذلك من الخطأ أن تقتصر جهود تحسين مناخ الاستثمار على بعضها دون الأخرى، بل يجب أن تشملها جميعا في إطار سياسة كلية تراعى متطلبات التنمية للبلد المضيف والشركات العالمية المستثمرة وعليه، فإن الضرائب تلعب دورا محوريا في تحديد جاذبية الدولة للمستثمرين الأجانب المباشرين فهي تؤثر بشكل مباشر على ربحية الاستثمارات وعائداتها، وبالتالي تعتبر من أهم العوامل التي يأخذها المستثمر في الحسبان عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. يمكن للسياسة الضريبية المصممة بعناية أن تكون أداة قوية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية بينما يمكن للأنظمة الضريبية المعقدة أو المرتفعة أن تكون عائقا كبيرا أمام تدفق الاستثمارات.

جدول متغيرات الدراسة:

متغير تابع: الاستثمار الاجنبي المباشر	متغير مستقل: السياسة الضريبية
أثر معدلات الضريبة على قرارات المستثمرين	اهم الفروقات بين الدول النامية والمتقدمة في الاعتماد على السياسة الضريبية
	دور الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الاجنبي

اشكالية الدراسة:

لأهمية الدور الذي تلعبه السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمارات الاجنبية حيث كان اختياري لهذا الموضوع

مقدمة عامة

بهدف بحث دور السياسة الضريبية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعليه تأتي اشكالية دراستنا هذه التي صغناها في السؤال التالي:

- الى أي مدى تؤثر السياسة الضريبية (الجزائر) على جذب الاستثمار الاجنبي؟

الاسئلة الفرعية:

وحرصنا على المعالجة المنهجية والدقيقة لهذا السؤال الذي يمثل جوهر اشكالية بحثنا هذا، ارتأينا طرح سؤالين فرعيين المتمثلين في:

• ما مدى تأثير معدلات الضرائب على قرار المستثمر؟

• ما المدى الذي تلعبه الحوافز الضريبية؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق في معالجة التساؤل الرئيسي السابق الخاص بإشكالية موضوع بحثنا هذا لجملة من الفرضيات المتمثلة في:

• تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط بانخفاض معدلات الضرائب.

• الحوافز الضريبية لها دور هام في خلق مناخ دائم ومشجع، على الاستثمار الاجنبي و هذا من خلال

الحوافز الضريبية الممنوحة في إطار ضريبي جزائري وقوانين الاستثمار بالجزائر.

أهمية الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور السياسة الضريبية والدور الذي يمكن أن تقوم به السياسة الضريبية في

تشجيع انسياب الاستثمارات الأجنبية ومن خلال التحدث عن دور هذه السياسة علينا أن نركز على مفاهيم

وتعريفات وتأثير معدلاتها والحوافز الضريبية من كافة النواحي.

أهداف الدراسة:

- توضيح العلاقة بين الضرائب وقرارات المستثمرين وتساهم في تطوير الدوافع الاقتصادية للمستثمرين.

- تساعد صانعي السياسات الضريبية على تقييم مدى فعالية ادواتهم الضريبية في تحسين مناخ الاستثمار.
- توجيه السياسة الضريبية يمكن ان يوفر البحث لصناع القرار لتطوير سياسة ضريبية فعالة وجاذبة للاستثمار الاجنبي المباشر.

منهج الدراسة:

- المتغير المستقل: السياسة الضريبية (الحوافز الضريبية).
- المتغير التابع: حجم الاستثمار الاجنبي المباشر.
- ادوات حجم البيانات، تحليل البيانات من تقارير حكومية ودراسات سابقة.
- أسلوب التحليل: استخدام نموذج اقتصادي لتحليل العلاقة (حالة الجزائر).

نموذج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج المزدوج الوصفي - التحليلي ونجد فيه:

- المنهج الوصفي التحليلي:

- المفاهيم الأساسية للاستثمار الاجنبي والسياسة الضريبية صور الحوافز الضريبية الممنوحةالخ.
- فهم مختلف العلاقات بين المتغيرات الساسة الضريبية والاستثمار الأجنبي.
- تحليل متغيرات الدراسة باعتماد على أدوات الاقتصاد القياسي.

الإطار الزمني والمكاني:

- الإطار الزمني: من 1999 الى 2023 الفترة التي تم فيها رصد سياسة ضريبية واثرها على الاستثمار الاجنبي المباشر.
- الإطار المكاني: تم اختيار دولة واحدة الجزائر لمعرفة مدى نجاعة الحوافز الضريبية ومقارنة عدة دول مصر ليبيا سنغافورة الجزائر العراق لدراسة المقارنة بينها.

هيكل الدراسة:

في إطار هذه الدراسة، جاء الفصل الأول لتأصيل الإطار النظري لمتغيرات البحث، حيث تناول في المبحث الأول مفهوم السياسات الضريبية وعلاقتها بجذب الاستثمار الأجنبي، مسلطاً الضوء على أدوات السياسة الضريبية كالمعدلات الضريبية والحوافز، ومدى تأثيرها في قرارات المستثمرين الأجانب. أما المبحث الثاني فقد استعرض أبرز الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، محاولاً استخلاص أهم ما توصلت إليه من نتائج، وتحديد الفجوات البحثية التي سعت هذه الدراسة لتغطيتها.

أما الفصل الثاني فقد خُصص للجانب التطبيقي، حيث تناول في المبحث الأول التعريف بالدراسة القياسية المتبعة وتحديد مجتمع العينة وأدوات جمع البيانات. بينما ركّز المبحث الثاني على تحليل مخرجات البرنامج الإحصائي المعتمد في الدراسة، مُبيِّناً العلاقات بين المتغيرات، ومستعرضاً أهم النتائج الرقمية والتفسيرية التي تم التوصل إليها بغرض التحقق من صحة الفرضيات المطروحة.

الفصل الأول:

التأصيل النظري لمتغيرات

الدراسة والدراسات السابقة

الفصل الأول: التأسيس النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

تمهيد:

إن السياسة الضريبية لها انعكاس كبيرة وهامة على الاستثمار ,وذلك لتأثير الضرائب بطريقة مباشرة في قدرة واستعداد الأفراد والأنظمة الاقتصادية المختلفة على تكوين الادخار ,والاستثمار في مجالات مختلفة ومتنوعة ,وترتكز هذه القدرة وهذا الاستعداد على السياسة الضريبية المنتهجة وأهداف السياسة الضريبية ومحدداتها وطبيعة القطاعات التي تفرض عليها الضرائب المختلفة دون غيرها ,بالإضافة إلى الطبيعة الاقتصادية للدولة وأنواع الأنشطة الاستثمارية المتداولة فيها .ومدى تطور هذا الاقتصاد أو تخلفه ,وهناك الكثير من المحددات الأساسية التي يتعامل معها النظام الضريبي والتي تفرض نفسها على العلاقة بين هذا النظام والاستثمار .

وببساطة يشير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قيام شركة أو فرد من بلد ما باستثمار أمواله وموارده في بلد آخر بهدف إنشاء أو امتلاك أو السيطرة على مؤسسة أو أصول. فهنا تلعب السياسة الضريبية دورا حاسما في جذب أو طرد الاستثمار الأجنبي. يمكن أن تكون الضرائب المرتفعة أو المعقدة عائقا أمام المستثمرين، بينما يمكن أن تجذب الحوافز الضريبية والأنظمة الضريبية الواضحة والمستقرة المزيد من الاستثمارات.

المبحث الأول: السياسات الضريبية والاستثمار الأجنبي

المطلب الأول: السياسة الضريبية

الضريبة لم تعد تهدف إلى الحصول على أموال اللازمة لمقابلة النفقات التقليدية فقط. بل أصبحت وسيلة هامة وفعالة في يد الدولة، لذلك فأهداف السياسة الضريبية كثيرة ومتعددة، وإن كانت هذه المفاهيم والأهداف والمبادئ تتفق جميعا في أن السياسة الضريبية تعتبر إحدى الأدوات التي تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول.

الفرع الأول: التعريف بالسياسة الضريبية أهدافها ومبادئها

أولاً- تعريف السياسة الضريبية: لخصت بعض الدراسات أن السياسة الضريبية هي تلك السياسة التي تتجم عن أثرها تحقيق أهداف المجتمع. والتي تختص بمرحلة سابقة على تكوين القاعدة الضريبية، ذلك لأن القاعدة الضريبية هي السياسة الضريبية في التطبيق.

كما يعرف البعض أن السياسة الضريبية:¹ بأنها التطبيق المقصود لوسائل معينة يهدف إلى التأثير في مجرى الأحداث الاقتصادية لتحقيق نتائج أخرى غير تلك التي كانت ستترتب عليها لولا هذا التطبيق، بينما يعرف البعض الآخر:² بأنها مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتتقدها عن عمد مستخدمة كافة الأدوات الضريبية الفعلية المحتملة لإحداث آثار أخرى تتلاءم مع أهداف المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ويمكن تعريف السياسة الضريبية بأنها السياسة الضريبية التي تتبعها الدولة حيال توجيه ضرائبها نحو تحقيق أهداف معينة ومحددة. ونابعة من الإستراتيجية العامة لها مستخدمة في ذلك سلطتها العامة، وكافة الوسائل، والأدوات الضريبية الممكنة الحالية، والمتوقعة واللازمة لتحقيق تلك الأهداف.

¹ علي لطفي، ومحمد رضا العدل، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1986، ص 96.

² سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية: مدخل تحليلي مقارنة، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000، ص 13.

الفصل الأول: التأسيس النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

إن السياسة الضريبية، وإن كانت إحدى السياسات الاقتصادية الكلية وسياسة الاستقرار الاقتصادي وواحد من مفاتيح السيطرة المركزية والتي تستخدم لتحقيق التوازن الاقتصادي فإن السياسة الضريبية هي إحدى الأدوات المركزية للسياسة المالية التي تفعل الأنظمة الاقتصادية المختلفة.

ومن خلال هذه المفاهيم يمكن القول أن السياسة الضريبية هي ذلك الفن المالي الذي يسعى إلى توجيه الاستثمارات نوعا وكما ومكانا بهدف تحقيق الأغراض التي تبتغيها الدولة. كما تهدف إلى التحكم في الاستهلاك و الادخار على المستوى المحلي، رغم اعتبارها من أهم مصادر تمويل خزينة الدولة بالسيولة المالية اللازمة لتدعيم الاقتصاد الوطني. حيث يعتمد عليها من مراحل العجز المالي وقصور الإيرادات الكلية فتكون سببا في توازن ميزانية الدولة من خلال سد الثغرات التي قد تنشأ في لبرنامج الاقتصادي والاجتماعي من جراء الأداء الاقتصادي القائم على آلية السوق وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي .

ثانيا - أهداف السياسة الضريبية : تعد السياسة الضريبية إحدى أدوات السياسة المالية للدولة وهي بدورها إحدى أدوات السياسة الاقتصادية والتي يمكن للدولة من خلالها أن تسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية، إن النظرة السياسية للدولة تكييف هذه الأهداف وفق رؤيتها. فالنظام الضريبي هو الترجمة العلمية للسياسة الضريبية ومن ثم يعد النظام الضريبي مجموعة محددة ومختارة من الصور الفنية للضرائب تتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع وهي هيكل ضريبيا متكامل يعمل بطريقة محددة من خلال التشريعات والقوانين الضريبية من أجل تحقيق أهداف السياسة الضريبية، وعلى هذا الأساس يعد صياغة فنية لها ويصمم من أجل تحقيق أهدافها .

وقد تترجم السياسة الضريبية بعدة نظم ضريبية لذا فإن اختلاف النظم الضريبية بين الدول لا يعني بالضرورة اختلاف السياسات الضريبية لهذه الدول هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن النظام الضريبي الذي

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

يصلح لتحقيق أهداف سياسية ضريبية في مجتمع معين قد لا يصلح لتحقيق أهداف السياسة الضريبية في مجتمع آخر رغم تشابه الأهداف الاقتصادية والسياسات الضريبية بين الدول.

على ضوء ما تقدم يمكن القول بأن الأهداف العامة للسياسة الضريبية تنحصر في مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية يتم تحقيقها من خلال النظام الضريبي.

1. الهدف المالي: تعتبر الضريبة أحد موارد الدولة الهامة حيث تستخدم الضريبة في تمويل الموازنة العامة للدولة وهو الهدف التقليدي للضرائب وذلك لتغطية نفقات الدولة أي جزء المكمل للإيرادات العامة بحيث يصبح إجمالي الإيرادات مغطيا للنفقات العامة وهذا الهدف يمكن تحقيقه باستقطاع الدولة جزءا من دخل الأفراد والشركات لاستخدام هذا الاستقطاع والتي تحصلت عليه من خلال الضريبة في أغراض التمويل.

2. الهدف الاجتماعي: يمكن أن يتحقق هذا الهدف الاجتماعي في السياسة الضريبية من خلال تدخل الدولة لإزالة الفوارق الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وذلك من خلال إعادة توزيع الدخل بين فئات المجتمع حيث يمكن فرض ضريبة مرتفعة على الأغنياء وتخصيصها لزيادة دخول الطبقات الفقيرة لذا فإن ذلك يعتبر إعادة لتوزيع الدخل بما يتفق والعدالة الاجتماعية، كما أن فرض رسوم إنتاج عالية على بعض المنتجات الضارة بالصحة كالمشروبات الكحولية يؤدي إلى تقليل الاستهلاك على هذا النوع من المنتجات وتخفيض هذه الرسوم على منتجات أخرى من السلع الضرورية مما يؤدي إلى زيادة استهلاك مثل هذه السلع.

3. الهدف الاقتصادي: تقوم الدولة بتحقيق هذا الهدف باستخدامها للسياسة الضريبية وذلك بغية الوصول إلى حالة الاستقرار الاقتصادي الغير مصحوب بالتضخم أو الانكماش، ففي حالة التضخم تستخدم الضريبة كأداة للعلاج الاقتصادي عن طريق رفع نسبتها والتوسع في فرضها بغرض

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

امتصاص كمية النقد الزائدة، وفي حالة الانكماش تتخفص أسعارها وتزيد بذلك الإعفاءات مما يدعم

الادخار، وبالتالي التوسع في الاستثمار.¹

وبناء على ما تقدم فإن النظام الضريبي عادة ما يستجيب مع المتغيرات الاقتصادية، وتكون للدولة الإمكانيات الكافية لمراجعة هيكل الضرائب وما يتضمنه من عناصر خاضعة للضرائب ومعدلاتها خاصة في حالة حدوث عجز في الموازنة العامة مع تحقيق أهداف السياسة المالية للدولة.

وإن كنا قد بينا من خلال سبق الأهداف العامة للسياسة الضريبية، وإن ما تبين لنا أيضا أهمية النظام الضريبي في دعم التنمية من خلال توجيه الموارد نحو الاستثمار إذن يطرح السؤال ما علاقة الضريبة بالاستثمار.

للإجابة على التساؤل المطروح يمكننا القول إن معظم البلدان النامية استخدمت الضريبة كآلية لتشجيع الاستثمار، وقد أصدرت هذه البلدان العديد من القوانين الخاصة بالاستثمار تؤدي بالضرورة إلى تكوين ما يسمى بالمحفزات الضريبية والتي وردت في قانون الضريبة، أو أي قانون آخر له علاقة بمنح معاملة ضريبية تفضيلية لبعض الأنشطة على حساب أنشطة أخرى، أو لبعض المنظمات على حساب منظمات أخرى إلا أن المحفزات الضريبية على وجه العموم تؤدي إلى تخفيض معدلات الضريبة أو العبء الضريبي. فالنوع الأول من التخفيض ينصب على معدل الضريبة نفسه، فمثلا تخفيض معدل 10 % على 8%، أم التخفيض من النوع الثاني فإنه ينصب على الأساس الذي تفرض عليه الضريبة، كاستخدام طريقة القسط المتناقص في معالجة الاندثار، بحيث يؤدي ذلك إلى تخفيض الدخل الخاضع لضريبة خلال السنوات الأولى من النشاط، وبالتالي تخفيض الضريبة.

¹صباح نعوش، الضرائب في الدول العربية دار المدى للثقافة والنشر دمشق 1988ص47.

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

وهناك عدة أنواع من المحفزات الضريبية التي تساعد على تشجيع الاستثمار لعل أهمها توفير المناخ المناسب للاستثمار، وذلك لأن الحركة الصناعية والتنمية الاقتصادية في البلدان تحتاج إلى خلق مناخ استثماري ملائم من شأنه أن يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الإسراف في منح الإعفاءات الضريبية، والمبالغة في الحوافز المالية قد يكلف الدولة المضيئة تكاليف باهظة لا تتناسب مع العائد الذي يحققه الاستثمار الأجنبي. فأكثر ما يهتم المستثمر الأجنبي هو وجود سوق كافية لاستيعاب إنتاجه وتسهيلات تتعلق في النقد الأجنبي وحركة تحويل الأرباح إلى الخارج. كما اعتمدت ماليزيا على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال الدعوة للاستثمار عن طريق رجال الأجانب العاملين على أراضيها أكثر اعتمادها على الهيئات الحكومية المتخصصة في جذب الاستثمارات كذلك اعتمدت على توفير بنية أساسية أكثر من الاعتماد على الإعفاءات الضريبية المقدمة بإضافة إلى التركيز على عنصر المصادر البشرية أكثر من اعتمادها على المصادر الطبيعية.

ثالثاً - مبادئ السياسة الضريبية:

قسم علماء المالية السياسة الضريبية إلى قسمين يتعلق أولهما بالكفاءة والآخر بالعدالة، إذ يعتمد عليهما عند محاولة تصميم نظام جبائي جديد، وعند تعارض أهداف الكفاءة وأهداف العدالة يجب إصدار أحكام معيارية اعتبارية على الأولويات الضريبية الواجب إتباعها في مثل هذه الحالة.

1. مبدأ العدالة: مفهوم العدالة الضريبية يختلف من دولة لأخرى، ومن طبقة اجتماعية إلى أخرى كما

انه يختلف مفهوم العدالة حسب طبيعة السياسة الاقتصادية المنتهجة من قبل الدولة، وكذلك صعوبة قياس أثر الضريبة وتحديد عبئها على المكلف بشكل فردي، لهذا يرى بعض خبراء المالية أن تحديد مفهوم العدالة الضريبية يكون على مبادئ الانتفاع والقدرة على الدفع.

الفصل الأول: التأسيس النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

2. مبدأ الانتفاع: ويقضي هذا المبدأ أنه على الأفراد المنتفعين من الإنفاق الحكومي مسؤولون عن دفع

تكاليف هذا الإنفاق، من خلال تحملهم للضرائب المباشرة المفروضة عليهم، وما يعاب على هذا

المبدأ أنه يخلف مفهوم الضريبة وطبيعتها القانونية فالمكلف يدفع الضريبة من باب التضامن

الاجتماعي بإضافة إلى صعوبة تحديد المنفعة التي يحصل عليها الفرد.

3. مبدأ القدرة على الدفع: ويقضي هذا المبدأ على عدم تحميل الأفراد ضرائب تفوق قدرتهم على الدفع

أي المشاركة في الأعباء على أساس المساواة في التضحية.

4. مبدأ الكفاءة: وتكون في الغالب أكثر وضوحا ومباشرة لأنها تتعامل مع الحقائق الموضوعية المتعلقة

بآثار الضرائب، إذ فمعيار الكفاءة يقتضي قيام السلطات العامة باختيار أقل الضرائب سلبية في

تأثيرها على الاقتصاد القومي ذلك لأن الضرائب تستهدف أغراضا مختلفة، لتحقيق أعراض اجتماعية

واقتصادية وسياسية.

الفرع الثاني: محددات وسمات السياسة الضريبية

أولا - محددات السياسة الضريبية:

1. المحددات السياسية للسياسة الضريبية:

من المعروف ووفقا للمبادئ الأولية للعلم أن الضرائب لا تفرض على ولا تلغى ولا تعدل إلا بناء على

قانون، أي بناء على قرار سياسي على أعلى مستوى يعتبر محصلة للتكوين الطبقي للمجتمع وعلاقات القوى

السياسية المؤثرة ومن ثم يبدو واضحا حتمية تأثر النظام الضريبي للدول بالأوضاع السياسية السائدة فيها.

بحيث نلاحظ إن الاتجاهات السياسية للدولة وعلاقتها بالدول الأخرى يمكن أن تؤثر تأثيرا واضحا على

النظام الضريبي السائد حيث سيتم تصميم النظام الضريبي بما يسمح بتحقيق أهداف الدولة السياسية.

الفصل الأول: التأسيس النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

2. المحددات الاقتصادية للسياسة الضريبية:

يمكن أن يؤثر النظام الاقتصادي السائد في بلد ما على قرار اختيار النظام الضريبي الملائم ومكوناته وبصفة يمكن التمييز في هذه الحالة بين الرأسمالية والنظام الاقتصادي فضلا عن اختلاف هذه المحددات في البلدان المتقدمة عن البلدان النامية.

3. المحددات الاجتماعية للسياسة الضريبية:

تؤثر الفلسفة الاجتماعية وخاصة ما يتعلق منها بالعدالة الاجتماعية تأثيرا واضحا على النظام الضريبي فنشأة التصاعد الضريبي قد ارتبط تاريخيا بفلسفة اجتماعية ترفض التفاوض القائم في توزيع الدخل وتقضي بضرورة تضيق التفاوت بين الطبقات الداخلية للمجتمع.

كما تؤثر عادات المجتمع وقيمة الأخلاق على نظم الضريبة ففي الدول التي ينتشر فيها مثلا ألعاب المراهقات واليانصيب وتتم فيها المعاملات الربوية يصبح الضرائب على هذه المجالات مكانا بارزا في نظامها الضريبي والعكس بالعكس. وللكثافة السكانية وعدد أفراد الأسرة وغيرها من العوامل أثر واضح على النظام الضريبي فالدول التي تشكو من قلة الكثافة السكانية كثيرا ما تستوفي إعفاءات الضريبة وتقل أهمية هذه الضرائب الشخصية ويفرض على الدولة التركيز في نظمها الضريبية غير المباشرة، بينما تكثر أهمية الاعتماد على الضرائب الشخصية في النظم الضريبية لتلك الدول التي تشكو من زيادة الكثافة السكانية.

ثانيا - السمات العامة للسياسة الضريبية:

تتصف السياسة الضريبية بمجموعة من السمات العامة يمكن تحديدها بما يلي:

- إن السياسة الضريبية ينظر إليها على أنها مجموعة متكاملة ومترابطة من البرامج وليست مجموعة متناثرة من الإجراءات ومما لا شك فيه أن النظرة المتكاملة لمكونات السياسة الضريبية سوف تساهم مساهمة فعالة في مواجهة التناقص التي تظهر في الأهداف التي يرغب المجتمع تحقيقها.

الفصل الأول: التأسيس النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

- ومن السمات العامة للسياسة الضريبية أن نطاقها يمتد ليشمل الإيرادات الضريبية الفعلية والمحتملة وبذلك يمكن أن يمتد نطاق السياسة الضريبية ليشمل الحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة ترغب الدولة في تشجيعها.
- ومن السمات العامة للسياسة الضريبية أيضا أنها في الواقع ليست سوى أداة السياسة الاقتصادية التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع.
- تشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي عبر تخفيف الأعباء الضريبية على قطاعات معينة أو تقديم إعفاءات ضريبية لجذب الاستثمار الأجنبي.
- المرونة القدرة على تعديل السياسة الضريبية بحسب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي ومحدداته

الفرع الأول: الاستثمار الأجنبي: هناك عدد من المصطلحات ذات العلاقة بمفهوم الاستثمار الأجنبي

المباشر، التي تتطلب التعرف على معانيها وتمييزها عنه نذكر منها:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر¹: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه التدفقات الاستثمارية

للمستثمرين الأجانب التي تمثل ما نسبته 10 بالمائة أو أكثر من رأس مال الشركة، أو ما يمثل

حوالي 10 بالمائة من القوة التصويتية.

2. استثمار المحفظة: هو معاملات ومواقف عبر الحدود تتضمن حقوق ملكية أو سندات دين، بخلاف

تلك المدرجة في الاستثمار المباشر أو الأصول الاحتياطية.

وتقوم الشركات بالاستثمار في بلد ما بعمليات تجارية أجنبية لمصالح تجارية تقع خارج حدودها.

¹صندوق النقد الدولي، احصاءات ميزان المدفوعات، 2009.

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

3. الاستثمار الأجنبي المباشر -الوارد :عادة ما تتخذ التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي العديد من أشكال الاستثمارات ،منها على سبيل المثال قيام الشركات بإنشاء شركة تابعة للشركة الأم في بلد أجنبي ، كما يمكن أن يحدث الاندماج أو الاستحواذ أيضا في بلد أجنبي (بالتالي يمكن اعتباره استثمارا خارجيا مباشرا) الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج إستراتيجية تقوم بها شركة محلية بتوسيع عملياتها إلى بلد أجنبي ، وتلجأ إليها تلك الشركات إذا أصبحت أسواقها المحلية مشبعة وتوفر فرص استثمارية أفضل في الخارج .وتقوم العديد من الدول باستثمارات مكثفة خارج أسواقها المحلية .

4. مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر: يعرف مخزون الاستثمار المباشر بإجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقطة زمنية، وعادة ما يكون ذلك في نهاية كل ربع أو نصف سنة أو نهاية السنة.

5. عمليات الاندماج والاستحواذ¹: تشير عمليات الاندماج والاستحواذ إلى توحيد الشركات أو الأصول من خلال أنواع مختلفة من المعاملات المالية ،بما في ذلك عملية الدمج والاستحواذ والتوحيد وعروض المناقصات وشراء الأصول والاستحواذ الإداري .تكون عملية الاندماج بموجب عقود قانونية بين الجهات التي لها علاقة بالاندماج ، وله عدة صور منها اندماج شركة أو أكثر في شركة قائمة وبذلك تزول الشخصية المعنوية للشركة أو للشركات المدمجة لتحل محل الشركة الأصل أو تندمج شركة قائمة مع بعضها وبذلك تزول الشخصية القانونية للشركة المدمجة وتظهر شخصية قانونية جديدة لتحل محل الشركات المدمجة ،حيث التبعات القانونية يقع على عبيء تحمل الالتزامات في جميع صور الاندماج بموجب القانون على الشركات الدامجة ،حيث تحل محل الشركة أو الشركات المندمجة في جميع حقوقها و التزاماتها القانونية .الفرق الرئيسي بين الاندماج والاستحواذ

¹Merger &Acquisitions(M&A)

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

إنه في الحالة الأولى تزول الشخصية الاعتبارية للشركة المندمجة، أما في الاستحواذ فتظل الشركة المستوحدة عليها تتمتع بشخصيتها القانونية وتعمل تحت ظل الشركة المستحوذة.

- **الشركة الأم:** هي الشركة التي لديها سيطرة أو حصة أغلبية في شركة أخرى، مما يمنحها الحق في التحكم في عمليات الشركة التابعة. كما يمكن أن تشارك الشركات الأم عن طريق استحواذها حيث تقوم بشراء ما يكفي من أسهم الشركات الصغيرة لمنحها حقوق الأغلبية في التصويت في مجالس الإدارة. من جانب آخر، تسعى بعض الشركات الأم إلى الاستحواذ على شركات أصغر لتقليل المنافسة في السوق، ولجلب موظفين جدد إلى الإدارة والاستفادة من موارد الشركات الصغيرة. كما تقوم الشركة الأم في بعض الأحيان بتنفيذ عملية بيع فرعية لإنشاء شركة مستقلة عن طريق إصدار المساهمين في الشركة الأم، أسهم جديدة في شركة الفرعية بحيث يتم تداول الأسهم الجديدة بنفس طريقة تداول أسهم الشركة الأم وعادة تحدث الشركة المنبثقة عندما تريد الشركة الأم قطع علاقتها مع الجزء الضعيف الأداء من عملياتها، أو لتحسين عمليات الشركة التابعة لها. كذلك تسعى الشركة الأم من خلال السيطرة على أكثر من 51 في المائة من أسهم الشركة الأخرى، مما يمنحها سيطرة الأغلبية على عمليات الشركة التابعة في حين يمكن للشركة الأم أن تختار تغيير الاتجاه الحالي وطريقة عمليات الشركة التابعة، أو يمكنها ببساطة التصرف فيها كمدیر غير مباشر.

- **شركة التابعة:** يشير إلى كل شركة تمتلك شركة فرعية بشكل مباشر أو غير مباشر، بحيث يمثل رأس المال أكثر من 50 في المائة من أسهم التصويت القائمة في عالم الشركات، تنتمي الشركة التابعة إلى شركة أخرى، يشار إليها عادة باسم الشركة أو الشركة القابضة. بحيث تمتلك الشركة الأم حصة مسيطرة في الشركة الفرعية، مما يعني أنها تمتلك أو تسيطر على أكثر من نصف

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

أسهمها. في الحالات التي تكون فيها شركة تابعة مملوكة بنسبة 100 في المائة من قبل شركة أخرى، يشار إلى الشركة التابعة على أنها شركة تابعة مملوكة بالكامل.

- **الشركة المتعددة:** تسمى كذلك شركة متعددة الجنسيات، أو مؤسسة متعددة الجنسيات، وهي شركة دولية تتوزع أنشطتها التجارية بين دولتين على الأقل، كما تعتبر بعض الدول (السلطات المعنية) أن أي شركة لها فرعي أجنبي هي شركة متعددة الجنسيات في حين يقتصر البعض تعريف الشركات المتعددة تلك التي تجني ما لا يقل عن ربع إيراداتها خارج البلد الأم. توجد ربع فئات من الشركات المتعددة الجنسيات وهي موضحة على النحو التالي:

▪ شركة لامركزية ذات حضور قوي في وطنها.

▪ شركة مركزية عالمية تتمتع بميزة التكلفة، حيث تتوفر مواردها رخيصة نسبياً.

▪ شركة عالمية تعتمد على البحث والتطوير للشركة الأم.

من أهم مزايا تأسيس العمليات الدولية والتواجد في دولة أخرى إنشاء عمليات في الأسواق تكون فيها الأجور أقل. وإنتاج نفس السلع بجودة عالية وبتكلفة أقل، مما يعني أن رأس مالها يكون أكثر كفاءة. في حين تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات بتخفيض الأسعار وزيادة القوة الشرائية للمستهلكين في جميع أنحاء العالم وذلك من خلال إنشاء عمليات في العديد من البلدان المختلفة، والاستفادة من معدلات الضريبة المنخفضة في تلك الدول إضافة إلى ذلك فإن المزايا الأخرى تشمل على تحفيز نمو الوظائف في الاقتصادات المحلية وزيادة تنوع السلع، وبالتالي زيادة الإيرادات المتوقعة للشركة.

- **الشركة القابضة:** هي كيان تجاري، وعادة ما تكون شركة أو شركة ذات مسؤولية محدودة. ولا تقوم

الشركة القابضة بتصنيع أي شيء أو بيع أي منتج أو خدمات أو إجراء أي عمليات تجارية أخرى. بدلاً من ذلك، تمتلك الشركات القابضة للأسهم المسيطرة في شركات أخرى على الرغم من

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

أن الشركة القابضة تمتلك أصول شركات أخرى، إلا أنها غالباً ما تحتفظ بقدرات إشرافية فقط، من خلال الإشراف على قرارات إدارة الشركة، كما لا تشارك بنشاط إدارة العمليات اليومية للأعمال التجارية للشركات التابعة.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتعدد العوامل الرئيسية التي تساهم في استقطاب الاستثمارات الأجنبية للدولة المضيفة. حيث تسعى الدولة إلى جذب مختلف المشاريع الاقتصادية والصناعية والخدمية، وذلك من خلال بناء القاعدة الأساسية والمتينة لجذب الاستثمارات حيث يفكر المستثمر عادة قبل إقامة أي مشروع تجاري في الدولة المضيفة، أن تكون تلك الدولة بيئة حاضنة ومناسبة لإقامة مختلف المشاريع. تتمثل العوامل التي تلعب دوراً رئيسياً في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، فيما يلي:

أولاً- حجم السوق:

أحد أهم العوامل في جذب الاستثمار الأجنبية، حيث يتم تعريف حجم السوق في الأدبيات الاقتصادية إما بالنتاج المحلي الإجمالي أو بحجم السكان أو بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. ويلعب كبر السوق دوراً مهماً في زيادة الطلب على المنتجات السلعية والخدمية، وكذلك إمكانية من البيع والربح في تصريف السلع والخدمات التي يتم تقديمها، إضافة إلى توفير وخلق العديد من فرص العمل. وبالتالي يساعد كبر حجم السوق على استقطاب الأجانب لإقامة مشاريعهم الاستثمارية سواء التجارية والصناعية والزراعية والخدمية وهذا يعني أن اقتصاديات السوق الكبيرة تجذب المستثمرين. إضافة إلى أن الأسواق الكبيرة لديها القدرة على تصريف المنتجات السلعية، وبالتالي إمكانية توفير المزيد من فرص الربح.

ثانياً- مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي: من العوامل الرئيسية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتنوع مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي وذلك بما يشمل:

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

1. التضخم: عادة يستخدم كأحد مؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي، حيث يشير على عدم مقدرة الحكومة والسلطة النقدية على تحقيق التوازن والحد من العرض النقدي. ويرى الاقتصاديون أن ارتفاع التضخم له أثر سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المستقبلية للاستثمار.

1. الكتلة النقدية: تعتبر الكتلة النقدية من أحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الذي يركز عليها المستثمر الأجنبي، حيث يقيس عمق القطاع المالي، مما يقلل أو يزيد من تكلفة المعاملات المالية كما يتوقع أن يساهم ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في البلد المضيف على استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

ثالثاً - مؤشرات القطاع الخارجي:

تتعدد المتغيرات التي تقيس أهمية التجارة العالمية في جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك بما يشمل:

1. درجة الانفتاح: أحد العوامل الرئيسية في جذب الاستثمارات خاصة أن الدول التي تشجع الانفتاح على الأسواق العالمية ولا تفرض قيود على التجارة الدولية تساهم في استقطاب المستثمرين لإقامة مشاريعهم، وكذلك الاستفادة من إمكانية تصريف المنتجات السلعية والخدمات خارج حدود الدولة المضيفة، وبالتالي يعتبر مؤشر الانفتاح التجاري مؤثراً إيجابياً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

2. عجز ميزان المدفوعات: يشير عجز ميزان الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى أن الدول تعتمد بدرجة كبيرة على موارد الآخرين، مما يؤدي إلى أن المستثمرين يتقيدون في حركة رأس المال والأرباح.

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

رابعا - مؤشرات الحرية الاقتصادية:

تلعب مؤشرات الحوكمة الرشيدة المرتبطة بمتغيرات الحرية المالية والمصرفية وحركة حقوق الملكية وتعزيز الحوكمة الإدارية ومدى فعالية الحكومة دورا هاما وفعالا في استقطاب الاستثمارية الأجنبية المباشرة حيث تعكس هذه المؤشرات مدى فعالية البيئة الاستثمارية والقانونية والمصرفية تختلف درجة مؤشرات.

تكون لها مطلق الحرية في تقديم الائتمان وقبول الودائع، وإجراء عملياتها بالعملة الأجنبية لذلك يرغب الحرية الاقتصادية في استقطابها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفيما يلي بعض المؤشرات:

1. مؤشر الحرية المالية و المصرفية: يعكس هذا المؤشر مدى الكفاءة المصرفية، حيث أن المؤسسات المالية التي تقدم مختلف الخدمات المالية للأفراد والشركات المستثمر الأجنبي أن يتم معاملته من قبل الدول المضيفة كشركة محلية، وأن تكون مستقلة عن سيطرة الحكومة في التدخل بالقطاع المالي والمصرفي. في حين أن الدول التي تفرض سيطرتها بالكامل على ملكية البنوك والمؤسسات المالية تقلل من المنافسة بما يؤدي إلى تراجع مستوى الخدمات المتوفرة، والعكس تماما في بيئة مصرفية وتمويلية مثالية، من خلال تدخل الحكومة بالحد الأدنى لعمل القطاع المصرفي كإشراف السلطة النقدية في تنظيم المؤسسات المالية لتنفيذ الالتزامات التعاقدية ومنع الغش التجاري.

2. مؤشر حرية الاستثمار: في بعض الدول لا توجد قيود على حركة رؤوس الأموال، حيث يسمح للأفراد والشركات بتحويل الموارد المالية دون أية قيود عبر حدود الدول وبالتالي يساهم ذلك في جذب الاستثمارات الأجنبية. في بعض الحالات تفرض الدول بعض القيود على المدفوعات والتحويلات والمعاملات الرأسمالية، حيث يؤدي ذلك إلى تقيدها في الحصول على النقد الأجنبي، مما تضطر تلك الصناعات الأجنبية في بعض الأحيان إلى الإغلاق. إضافة إلى أن لوائح العمل وضعف الحوكمة والروتين الحكومي في بعض الدول يؤثر بدرجة كبيرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

الفصل الأول: التأسيس النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

3. **ضعف الحوكمة:** يقيض ضعف الحوكمة والبيروقراطية من الحرية الاقتصادية، وذلك من خلال التأثير على الأمن وعدم اليقين للمستثمر في العلاقات الاقتصادية، حيث أن تفشي الفساد الإداري داخل دوائر الدولة يؤدي إلى عدم قدرة الشركات على تنفيذ العقود مما يدفع المستثمر الأجنبي إلى التفكير في جدوى إقامة الاستثمارات في الدول التي يتفشى فيها ضعف الحوكمة.

4. **حرية حقوق الملكية:** يعتبر تقييماً لقدرة الأفراد على تملك الملكية الخاصة، بحيث تكون ملكية مضمونة بشكل كامل من قبل الدولة. في حين يقيس المؤشر قدرة الدولة على حماية حقوق الملكية الخاصة والدرجة التي تفرضها الحكومات على تلك القوانين. أما في حال انعدام حرية حقوق الملكية فإن هذا يعني مصادرة الملكيات الخاصة.

إضافة إلى ما سبق، هناك عوامل أخرى قد تكون لها تأثير إيجابي أو عكسي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المستقبلة للاستثمارات، مثل الائتمان الممنوح إلى القطاع الخاص، ونسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف الحقيقي، ومؤشرات بيئة الأعمال التجارية.

خامساً - أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي والمنهجية المتبعة لإعداد إحصاءات الاستثمار الأجنبي:

1. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي:

يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، من خلال زيادة إنتاجية العوامل الإجمالية وزيادة كفاءة استخدام الموارد البشرية والمادية في الاقتصاد يتم العمل في هذا الجانب من خلال ثلاث قنوات لقياس الأثر المباشر على العوامل الهيكلية في اقتصاد الدول المضيفة، وهي الروابط بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات التجارة الخارجية، والتداعيات الخارجية الأخرى تجاه قطاع الأعمال في الدول المستضيفة للاستثمارات الأجنبية. كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً باعتباره أحد المتغيرات المساهمة في

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

النمو الاقتصادي. لقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين نموا ملحوظا لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جميع أنحاء العالم ويرجع السبب في ذلك إلى أن العديد من البلدان ، لاسيما البلدان النامية جعلت استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر جزءا من إستراتيجيتها الشاملة للتنمية الاقتصادية ،حيث تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في التنمية الاقتصادية للدول المضيفة ،وذلك من خلال زيادة رأس المال وتعزيز الكفاءة بفضل نقل التقنيات الحديثة المطورة ،وتحسين مهارة التسويق والغدارة ،والابتكار ،التي تلعب دورا كبيرا في إدارة الاستثمارات .

من جانب آخر، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مهما للاقتصاديات النامية والأسواق الناشئة إلى التمويل والخبرة لتوسيع مبيعاتها الدولية. يعتبر الاستثمار الخاص في البنية التحتية والطاقة والمياه محركا مهما للاقتصاد حيث يساعد في زيادة الوظائف والأجور. فيما يلي بعض فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر:

- يساعد في تنوع محفظة المستثمرين.
- يشجع على الإقراض المستقر طويل الأجل.
- ينشر التقنيات الجديدة في الدول النامية
- يوفر التمويل للبلدان النامية.
- كما يتم جلب المعرفة والتقنيات المالية والخبرة الإدارية للدول النامية.
- يخلق المزيد من الوظائف والفرص.
- يساعد على تحسين البنية التحتية في البلدان النامية.
- يساعد على رفع مستويات المعيشة في الاقتصادات الناشئة.
- يساعد في تخصيص رأس مال عالمي.
- يساهم في النمو الاقتصادي.

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

○ يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر الدول المضيفة على زيادة إنتاجها من خلال التكنولوجيا الحديثة
الصاحبة له.

○ تعزيز الصادرات وتويعها من خلال زيادة الصادرات.

2. المنهجية المتبعة لإعداد إحصائيات الاستثمار الأجنبي المباشر:¹

تعتمد الدول عند إعداد إحصاءات الاستثمار الأجنبي على دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي، كما تقوم الجهات المعنية في الدول بناء على توصيات صندوق النقد الدولي، بتنفيذ مسح الاستثمار الأجنبي المباشر بصفة سنوية.

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور ميزان المدفوعات الزيادة الصافية في رأس المال المدفوع للمستثمرين في الشركات التابعة الموجودة في البلد المضيف، إضافة على الزيادة في الأرباح المحتجزة لهذه الشركات. يتم تسجيل هذه الزيادة في حسابات رأس مال طويل الأجل للبلدين (المستثمر والدولة المضيفة) كتدفق طويل الأجل لرأس المال من بلد المستثمر وكتدفق رأس مال طويل الأجل لبلد الشركات التابعة وبالتالي، فإن احتساب الزيادات في الأرباح المحتجزة قد يبدو من الناحية المحاسبية غريباً، حيث لا تحدث أي معاملة بين البلدين، وعليه تتم معالجة هذا التحدي من خلال معايير المحاسبة في دليل ميزان المدفوعات الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وذلك بالنظر في جميع الأرباح التي أبلغت عنها الشركة الأم التابعة (سواء احتفظت بها الشركة التابعة أو أعيدت إلى الشركة الأم) على أنها تم تحويلها إلى المستثمرين في البلد الأم. بعد ذلك يتم تصنيف جزء من هذه الأرباح المحتفظ بها في الشركة التابعة على أنه تدفق رأس المال طويل الأجل يعود إلى البلد المضيف .

¹Edward M. Graham (1995). foreign Direct investment in the World Economy. staff studies for the World Economic Outlook.

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

في الميزانية العمومية للشركة التابعة، تعتبر القيمة الصافية للشركة، قيمة أصول الشركة مطروحا منها الالتزامات المستحقة لكيانات أخرى غير أصحاب الأعمال، وان تكون القيمة الصافية مساوية للقيمة الدفترية لصاحب حقوق الملك التي تتكون بدورها من رأس المال المدفوع للمالك إضافة إلى الأرباح المحتجزة.

$$\text{الأصول} = \text{الخصوم} + \text{حقوق المالك}$$

من منظور الشركة التابعة يعتبر الاستثمار المباشر مصدر للأموال وليس استخداما للأموال. وإذا لم تكن لدى الشركة الأم الأجنبية ملكية بنسبة 100 في المائة، فإن يتم زيادة رأس المال من مساهمي الأقلية المحليين، وتعتبر النفقات الرأسمالية للشركة التابعة من مفهوم الاستثمار الحقيقي هي استخدامات للأموال. نما الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم نحو 9.2 في المائة خلال الفترة (1970-2020).

تعد السياسة الضريبية من أحد الأدوات التي تستخدمها الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تشكل إطارا قانونيا يحدد الضرائب التي يتعين على المستثمرين دفعها، وتقديم حوافز ضريبية لتشجيعهم على الاستثمار في البلاد.

الفرع الثالث: الحوافز الضريبية

تلعب الحوافز الضريبية دورا حاسما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تقديم تسهيلات ضريبية للشركات الأجنبية، ولتشجيع المستثمرين الأجانب على استثمار أموالهم فيها، لذلك تتسابق الدول فيما بينها في منع هذه الحوافز لجذب أكبر كم من الاستثمارات الأجنبية لذلك سنتحدث عن مفهومها وأهدافها وضوابطها.

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

أولاً- مفهوم الحوافز الضريبية²: هناك العديد من الحوافز الضريبية نذكر منها:

- الحوافز الضريبية، هي مزايا قابلة للقياس تمنح للمؤسسات أو فئات محددة من قبل الحكومة لتشجيعهم على التصرف بطريقة معينة، وتشمل تدابير مصممة على وجه التحديد أما لزيادة معدل عائد مشروع استثمار أجنبي مباشر معين، أو لخفض التكاليف والمخاطر المالية المشروعة.
- الحوافز الضريبية عبارة عن نطاق يصمم في إطار السياسة المالية للدولة بهدف تشجيع الادخار والاستثمار على النحو الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية القومية وزيادة المقدرة التكاليفية للاقتصاد القومي وزيادة دخل القومي ورفع مصلحة الضرائب.
- الحوافز الضريبية هي تلك الأحكام التي تسمح باستثناءات أو الاعتمادات أو معدلات الضرائب أو تأصيل الالتزام الضريبي.

كما عرفت الحوافز الضريبية الممنوحة للاستثمار على أنها استغناء الدولة في حقها المالي جزئياً أو كلياً مؤقتاً لغرض لفت أنظار المستثمرين إليها وإغرائهم لجذب استثماراتهم لها بغية الحصول على فوائد للاستثمار الأجنبي.

الجدير بالذكر أن مصطلح الحوافز الضريبي لا يطلق على بصورة عامة، بمعنى أنه ليس كل نص ضريبي يطلق على المشروعات الاستثمارية بشكل حافزاً ضريبياً ولكن يجب أن يكون مصمماً لهدف محدد. وأن يكون صادراً عن حكومة لجذب وتوجيه رأس مال المستثمر نحو قطاعات أو مناطق معينة لتميتها.

ثانياً - أهداف الحوافز الضريبية:

الحوافز الضريبية تعتبر أداة فعالة يستخدمها النظام الضريبي لتحقيق عدة أهداف وتوجيه الأفراد والشركات على اتخاذ سلوك اقتصادي معين وذلك بتخفيض أو إعفاءهم من الضرائب إذا استمروا في هذا الاتجاه.

الفصل الأول: التأسيس النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

والجدير بالذكر أن كافة الاقتصاديات اتفقت في أن الهدف الأساسي للحوافز والإعفاءات الضريبية الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة هو زيادة الإنتاج والتعجيل بمعدلات التنمية، وتعزيز الابتكار والبحث والتطوير.

وتقوم فلسفة الحوافز الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على تحقيق كل أو بعض الأهداف التالية:

- تشجيع المستثمرين الأجانب على إقامة مشروعات استثمارية جديدة في البلاد أو التوسع في المشروعات القائمة مسبقاً.
 - توجيه الاستثمارات المباشرة الأجنبية المباشرة لقطاعات محددة من خلال تقديم تخفيضات ضريبية وامتيازات للشركات التي تستمر في هذه القطاعات، وذلك تنفيذاً لإستراتيجية الحكومة لدعم الصناعات الحيوية أو مناطق محددة من إقليم الدولة.
 - تخفيض مخاطر الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحسين ربحتها، يحث المستثمرين على إعادة استثمار أرباحهم المحققة في الدولة بدلاً من تحويلها للخارج.
- ويرى الباحثون أن هذه الحوافز تستخدم بشكل أساسي لجذب الاستثمارات، سواء كانت محلية أو أجنبية إلى قطاعات أو مناطق محددة تحتاج إلى دعم خاص. من خلال تقديم هذه الحوافز، تسعى الحكومات على اتخاذ قرارات استثمارية قد لا تكون مربحيه في ظل الظروف الضريبية العادية.
- على سبيل المثال يمكن استخدام الحوافز الضريبية لجذب الاستثمارات إلى قطاعات مثل التكنولوجيا الطاقة المتجددة، أو التصنيع المتقدم، التي تعتبر حيوية لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تستهدف الحوافز مناطق جغرافية معينة تحتاج إلى التنمية، مثل المناطق الريفية أو المختلفة اقتصادياً، وذلك من خلال تشجيع الشركات على إقامة أعمالها هناك وخلق فرص عمل جديدة.

الفصل الأول: التأسيس النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

الحوافز الضريبية يمكن أن تكون أيضا وسيلة تحقيق أهداف أخرى مثل زيادة الصادرات، تعزيز الابتكار تحقيق أهداف بيئية معينة. في المجمل، الحوافز الضريبية والإعفاءات الضريبية تعد أداة إستراتيجية تستخدمها الحكومة لتوجيه الاستثمارات نحو الأنشطة والمجالات التي تسهم في تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة للبلاد.

ثالثا - ضوابط الحوافز الضريبية الممنوحة للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تمنح بعض الدول الجالبة للاستثمارات الأجنبية حوافز وإعفاءات ضريبية للمستثمرين الأجانب لجذبهم للاستثمار في الدول دون غيرها، حيث تتسابق الدول في هذا المجال من أجل الاستفادة من مردود الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولكن يجب على الدولة عند تقريرها للحوافز الضريبية مراعاة مجموعة من الضوابط وهي:

- تحديد المستثمرين المستفيدين من الحوافز الضريبية، ويعني ذلك وعي واضح للسياسة الضريبية في الدول بنوعية نشاط الاستثمار الأجنبي الذي سيشجعه من خلال منحه هذه الحوافز أو تلك الإعفاءات، ومدى أهمية أو حاجة الدولة لهذا النشاط الاستثماري، وكذلك في أي مرحلة من مراحل المشروع الاستثماري تعطى هذه الحوافز، حيث يمكننا التمييز بين أربعة مراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل الإنتاج

بعض الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتوقف قرارها على ضرورة فرص تعريفية جمركية خاصة بالنسبة للسلع التي تقوم بإنتاجها في حالة ما إذا كان إنتاجها سيوجه للسوق المحلي هنا لابد أن يعي وضع السياسة الضريبية وأي حافز آخر يعد معرقلا لهذه الضمانات الضريبية.

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

المرحلة الثانية: مرحلة الإنتاج

هنا ضرورة التركيز على الحوافز التي من شأنها خفض التكاليف بالسبة للمستثمرين الذين يهتم هذا الخفض أكثر ما يهتمم وجو الحافز في مرحلة تالية، هذا شأن المشروعات المتجهة أساسا للتصدير ويهتما خفض نفقة الإنتاج حتى يمكنها المنافسة في الأسواق الخارجية لذا يهتم هذا المستثمر خفض الضرائب الجمركية على مدخلات الإنتاج أو خفض الضرائب على رواتب العاملين وغيرها.

المرحلة الثالثة: مرحلة الحصول على الإيراد

بعكس الحالة السابقة قد يكون هناك مستثمر لا يهتمه خفض التكاليف طالما أنه يعرف أن منتجاته ستباع في السوق المحلية بالثمن الذي سيحدده، حيث أن الحافز الأكثر أهمية له أن يكون في مرحلة الحصول على الإيرادات، حيث يأخذ الحافز صورة الإعفاء الضريبي الكامل أو شبه الكامل.

المرحلة الرابعة: مرحلة ما بعد الحصول على إيراد

حيث تظهر أهمية الحوافز في هذه المرحلة في الحالات التي يتوقف فيها منح الحافز على أداء المشروع في الفترة السابقة، وهذا يرتبط بالمشروعات التي لم تنشأ بغرض الاستفادة من الإعفاءات المقررة لفترة محدودة، وتصفية المشروع عند نهاية هذه الإعفاءات، بل أن هذه المشروعات أنشئت لتبقى وتستمر بغض النظر عن الإعفاءات، حيث يؤدي منح الحوافز لها لهذه المشروعات على تحفيزها والتوسع أكثر واستثمار أرباحها في هذا البلد وعدم الانتقال.

- تحديد فترة الصلاحية للحوافز الضريبية الممنوحة للاستثمارات الأجنبية، حيث تعتمد صلاحية الحوافز الضريبية على طبيعة البرامج والأهداف المرجوة، حيث تكون قصيرة الأجل وذلك لتحفيز الاستثمار السريع، أو طويل الأجل لتعزيز الاستدامة والنمو المتواصل.

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

- تحديد القيمة الحدية للحوافز الضريبية التي يمكن للمستثمرين الاستفادة منها وتكون عادة بنسبة مئوية في حالة الإعفاء الجزئي من الضرائب.
- تتطلب الحوافز الضريبية وجود آليات مراقبة فعالة وتقييم دوري للمستثمر لقياس أداء الحوافز وتحقيقها للأهداف المرجوة، حيث يمكن ضبط الحوافز بناء على نتائج التقييم ويتطلب ذلك قيام المستثمرين المستفيدين من الحوافز الضريبية بتقديم تقارير دورية وشفافة حول استخدام الحوافز وتأثيرها على النتائج المالية والاقتصادية للشركات والأفراد والمناطق.
- توجيه الحوافز الضريبية إلى مجالات والمناطق التي تهدف الدولة إلى تحقيق التنمية فيها ويشمل ذلك التصنيع والتكنولوجيا والابتكار، وكذلك المناطق والإقليم الأكثر حاجة إلى هذه الاستثمارات لتحقيق التنمية فيها. كالمناطق والأقاليم النامية والصحراوية.¹
- التسبب بين أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإيرادات والنفقات العامة والأخذ بعين الاعتبار أن الحوافز الضريبية تؤثر على الناتج المحلي للدولة. وذلك بتخفيض أهم مصادر الإيرادات العامة المتمثلة في الضرائب، لذلك لابد من التأكد من تحقيق هذه الحوافز للهدف الذي صممت من أجله. وكذلك البحث عن بدائل أخرى لتغطية القصور الذي ستبنيه هذه التخفيضات والإعفاءات الضريبية في الموازن العامة للدولة.²

¹رحيم محمد رحيم، ضمانات وحوافز الاستثمار في مصر، أطروحة دكتوراة، كلية الحقوق جامعة أسبوتون 2009 ص 381.

²طالب محمد، الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد 6، ص ص (218-219).

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

رابعا - صور الحوافز الضريبية اللازمة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

لا يتوقف مفهوم الحوافز الضريبية على الجانب المالي فقط بل يمتد لشمول الإجراءات التنظيمية المبسطة لتسهيل عملية إنشاء وتشغيل المشروعات الاستثمارية، تعدد صور الحوافز الضريبية اللازمة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وفيما يلي بعض أبرز هذه الصور:

1. الإعفاءات الضريبية: تعتبر التخفيضات الضريبية من أهم صور الحوافز الضريبية التي تستخدمها

الحكومات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تهدف هذه الإعفاءات إلى تقليل العبء

الضريبي على الشركات والأفراد في مجالات محددة وفي فترات زمنية معينة مما يحفزهم على

الاستثمار والنمو والإعفاءات الضريبية قد تكون بشكل دائم أي لا تتقيد بفترة زمنية محددة وقد تكون

تخفيضات ضريبية مؤقتة، أي محددة بفترة زمنية معينة أي ما يطلق عليها العطل الضريبية، وفيما

يلي تفصيل لأنواع التخفيضات الضريبية:

1.1 الإعفاءات الضريبية المتعلقة بنوع الضريبة:

هي تنازل الحكومة عن جزء من حقها في تحصيل ضريبة معينة³، مثل ضريبة الدخل للشركات الجديدة

لمدة خمس سنوات أو لمدة عشر سنوات لتشجيعها على البدء والنمو دون قلق من العبء الضريبي أو تنازل

الحكومة عن جزء من ضريبة القيمة المضافة.

2.1 الإعفاءات الضريبية المتعلقة بنوع النشاط:

هي قيام الحكومة بتقديم تخفيضات ضريبية سواء كانت بشكل دائم أو مؤقت إلى الشركات الاستثمارية

بناء على نوع الشركة الذي تستثمر فيه الشركة مثل إعفاءات ضريبة للشركات التي تستثمر في مجالات

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

البحث والتطوير في قطاع التكنولوجيا، أو الشركات التي تستثمر في مجال الطاقة المتجددة والنظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.¹

3.1 الإعفاءات الضريبية المتعلقة بحجم النشاط الاستثماري:

وذلك بأن يتم تقديم تخفيضات وإعفاءات ضريبية للشركات الأجنبية بناء على حجمها أو حجم المشروع المستثمر به كالشركات الأجنبية الضخمة والتي تستثمر في المشاريع الصناعية الكبرى، أو مشاريع البنية التحتية الضخمة لما تحققه من فوائد اقتصادية للبلد المستثمر فيه.

2. ترحيل الخسائر:

هو أحد صور الحوافز الضريبية التي تسمح من خلالها للشركات بترحيل خسائرها من سنة إلى سنة أخرى لمدة معينة أو مفتوحة، حيث يساعد هذا الحافز الشركات على تخفيف العبء الضريبية، والاستفادة من الخسائر التي تكبدها في السنوات التي لم تحقق فيها أرباحاً.

وفيما يلي بيان لأهم أنواعه:²

فمثلاً جمهورية مصر تمنح تخفيضات ضريبية بنسبة 3% للمشروعات التي تعتمد على الطاقة المتجددة، أنظر قانون الاستثمار المصري رقم 28 لسنة 2018 المادة 11 الفقرة 2.

1.2 ترحيل الخسائر إلى الأمام: حيث يسمح للشركات بناء على هذا النوع من بترحيل خسائر إلى

السنة القادمة، بحيث يتم خصم السائر والأرباح المستقبلية مما يقلل العبء الضريبي على تلك

السنوات، وتتم هذه العملية عن طريق قيام الشركة بتسجيل خسائرها وأرباحها في الإقرار

¹شريف عبد الواحد عبد البديع، دور السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ص 241.

محمد احمد صالح دور الإعفاءات الضريبية في دعم الشركات الناشئة في الشرق الأوسط مجلة دراسات الشرق الأوسط العدد 22 المجلد 5 عمان الأردن 2020 ص150.

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

الضريبي للسنة الحالية وتحتفظ بها لترحيلها للسنة أو السنوات المستقبلية، وعند تحقيق أرباح في

السنة أو السنوات القادمة يتم خصم الخسائر التي تم ترحيلها في تلك السنة¹.

2.2 **ترحيل الخسائر إلى الخلف:** حيث يسمح للشركات بناء على هذا النوع بترحيل خسائر الحالية إلى

السنوات سابقة. حيث تخصم الخسائر الحالية من أرباح السنوات السابقة، مما يستدعي رد جزء من

الضرائب التي دفعتها الشركات في السابق.

3. الائتمان الضريبي:

وهو نوع من الحوافز الضريبية التي تقدمها الحكومة لدافعي الضرائب لتشجيع سلوكيات أو إجراءات

معينة أي أنه تخفيض المبلغ المستحق، مما يعني أنه يقلل من مبلغ الضريبة التي دفعتها مباشرة².

والجدير بالذكر أن الائتمان الضريبي من أهم صور الحوافز الضريبية المشجعة للمستثمر الأجنبي، لأنه

يعمل على تقليل الضغط الضريبي، وذلك من خلال تقديم خصومات واعتمادات ضريبية تساهم في تقليل

المبلغ النهائي للضرائب المستحقة بالإضافة إلى هذا أن الائتمان الضريبي قد يكون ثابتاً أو إضافياً وقد يكون

قابلاً للرد وذلك على النحو التالي:

1.3 **الائتمان الضريبي الثابت والائتمان الضريبي الإضافي:**

يكون الائتمان ثابتاً عندما يكون حجم الإنفاق الاستثماري ثابتاً في السنة التي فيها تحديد رأس المال

للشركة حيث يكون ثابتاً ومحدداً.

¹أحمد علي عبد الله-الحوافز الضريبية ودورها في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة مركز البحوث والدراسات الاقتصادية جامعة القاهرة 2019 ص109

²يختلف الائتمان الضريبي عن الخصم الضريبي، حيث يعد الائتمان الضريبي أكثر فائدة من الخصم الضريبي لأنه يقلل من الالتزامات الضريبية بشكل مباشر، في حين أن الخصم الضريبي يقلل من مبلغ الدخل الخاضع للضريبة مما يؤدي إلى انخفاض الالتزام الضريبي. للمزيد أنظر الموقع وهي حاضنة أعمال افتراضية تساهم في دعم الشركات الناشئة مقرها دبي على الرابط التالي |faster capital الإلكتروني الرسمي للشركة: <https://fastercapital.com/arabprenrue/>

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

ويكون الائتمان الضريبي إضافيا عندما يكون حجم الإنفاق الاستثماري متغيرا وغير ثابتا، والغاية من هذا الائتمان هو توجيه الخصم الضريبي ليمتد الإنفاق الإضافي استنادا إلى متوسط الإنفاق الاستثماري للممولين عبر السنوات.¹

2.3 الائتمان الضريبي القابل للرد والغير قابل للرد:

الائتمان الضريبي القابل للرد هو الذي يسمح فيه الشركات الاستثمارية برد الائتمان بشكل مباشر على هيئة نقود، حيث أن هذا النوع يزيد من أهمية الائتمان كعامل جذب الاستثمارات الأجنبية، لكنه يعتبر مكلفا وقابلا للإساءة الاستخدام.²

الائتمان الضريبي الغير قابل للرد، هو الذي يسمح فيه المستثمرين استرداد قيمة الائتمان بشكل مباشر ولكن يمكن استخدامه كخصم من المستحقات الضريبية المستقبلية بحيث لا يستفيد المستثمر من خصم بشكل نقدي.

4. الإهلاك المعجل:

ويقصد به السماح للمشروعات بإهلاك أصولها الرأسمالية في وقت أقل من عمر الافتراض أو العمر المعتاد لإهلاكها عند حساب الدخل الخاضع للضريبة أي أنه إجراء ضريبي يسمح للشركات بزيادة معدل خصم التكلفة الرأسمالية في السنوات الأولى من عمرها الإنتاجي.³

¹ عبد الرحمان القيس الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي، دراسة تطبيقية على بلدان مجلس التعاون الخليجي، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة 2011 ص 108.

² عبد الرحمان قيس والحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مكتبة أنجلو المصرية القاهرة 2011 ص 108.

³ أحمد عبد الرحمان 'استخدام أساليب الإهلاك في تحسين التدفق النقدي للشركات' مجلة العلوم الإدارية والمالية العدد 5 الرياض 2020 ص 298.

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

حيث تقوم طريقة الإهلاك المعجل على مبدأ تقصير حياة الأصل، حيث يسمح للمستثمر الممول بالمطابقة بنسبة إهلاك أكبر بحيث يستهلك أصوله في وقت أقل من العمر المقدر لها ضريبيا ومن ثم تقلل من الضرائب المستحقة على هذه الأصول¹.

والجدير بالذكر أن نظام الإهلاك المعجل 'كحافز ضريبي، يحقق فوائد هامة للدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر حيث يؤدي إلى اندفاع الاستثمار إلى أعلى من خلال التأثير على عائد الاستثمار، معدل الربح، وخاصة في المشروعات الإنتاجية، وذلك لكي يستفيد المستثمر الأجنبي استفادة أكبر من الحافز وعليه أن يزيد من حجم استثماره في أصول جديدة من سنة إلى أخرى، وكذلك يؤدي هذا الحافز إلى تحسين سرعة وجودة الإنتاج وذلك بقيام المستثمر باستبدال الأصول المستهلكة إحلال أصول أحدث فنيا وتكنولوجيا².

وللإهلاك المعجل العديد الأنواع المرنة التي تمكن الدول من أن تصيغ الإهلاك المعجل على طريقتها الخاصة التي تتفق مع ظروفها وأهدافها، حيث أن لكل نوع من هذه الأنواع مزايا تجعل هذا الحافز من أهم وأفضل الحوافز الضريبية الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أنواعها نجد:

1.4 الإهلاك المعجل الحر:

وهذا النوع من الإهلاك يسمح للشركات بمقتضاه بخضم كامل أو جزء كبير من الأصول الثابتة في السنوات الأولى من عمرها الإنتاجي دون التقيد بمعدلات أو نسبة محددة من الإهلاك بشرط ألا تتجاوز قيمة الإهلاك قيمة الأصل الثابت، ويعتبر هذا النوع من أنواع الإهلاك أكثر الأنواع تحررا ومرونة، وذلك أنه يمنح الشركات حرية أكبر في تخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة بشكل أسرع مما يؤدي إلى تقليل الضرائب المستحقة بشكل كبير في السنوات الأولى من الاستثمارات.

¹أنظر أيضا طالبي محمد 'أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مرجع سابق ص 218.

²شريف عبد الواحد عبد البديع، دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الأجنبي 209

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

2.4 الإهلاك المعجل بموجب طريقة القسط الثابت:

وهي الطريقة الأساسية لتسجيل الإهلاك، حيث يتم إبلاغ عن مصروفات استهلاك متساوية كل عام طوال العمر الإنتاجي للأصل وصولاً إلى القيمة المتبقية، أي أنه بموجب هذه الطريقة يتم خصم قسط ثابت لهلاك الأصل الاستثماري من الضرائب المستحقة كل عام بقيمة متساوية وذلك بعد احتساب قيمة الأصل المتبقية بعد انتهاء المشروع.¹

مثال على هذه الطريقة:

لنفترض أن إحدى الشركات اشترت آلة بتكلفة قدرها 5000 دولار وان العمر الإنتاجي لهذه الآلة هو 5 سنوات وأن القيمة المتبقية بعد انتهاء العمر الإنتاجي للآلة هي 1000 دولار بناء على هذه الطريقة يتم خصم القيمة المتبقية للآلة هي تكلفة شرائها: $5000 - 1000 = 4000$ دولار يتم بعد ذلك احتساب قيمة القسط الثابت لقيمة المبلغ القابل للإهلاك على إجمالي عدد السنوات الإنتاجية $= 4000 / 5$ دولار تقسيم 5 سنوات الناتج هو 800 دولار هي معدل الاستهلاك السنوي التي تخصم من قيمة الضرائب المستحقة على هذا المشروع الاستثماري.

3.4 الإهلاك المعجل بموجب طريقة الرصيد المتناقص:

هي طريقة إهلاك معجلة حيث تبدأ بالقيمة الدفترية للأصل، وليس لإنقاذ القيمة المتبقية، ونظراً لأن القيمة الدفترية للأصل أعلى في السنوات الأولى، قبل البدء في استهلاكه، فإن نفس النسبة تؤدي إلى زيادة مبلغ مصروفات الاستهلاك في السنوات السابقة تم تخفيض النسبة كل عام من الأعوام الإنتاجية. مثال يوضح هذه الطريقة:

¹الموقع الإلكتروني -دفا تر - برنامج محاسبي شامل يوفر لك إدارة متكاملة لحسابك على الرابط التالي للإهلاك المعجل:
www.afatra.hu

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

باستخدام معطيات المثال السابق تبلغ تكلفة الآلة في السنة الثانية 5000 دولار، ويبلغ عمرها الإنتاجي

5 سنوات طبقاً لطريقة الرصيد المتناقص ستكون نسبة الإهلاك في السنة الأولى 5000 وتقسم على

5 سنوات = 1000 دولار.

وفي السنة الثانية يتم إنقاص قيمة الإهلاك للسنة الأولى بحيث تكون في السنة الثانية 5000 دولار ناقص

1000 دولار = 4000 دولار لتكون نسبة الإهلاك في السنة الثانية 4000 دولار تقسم على 5 سنوات

= 800 دولار.

وفي السنة الثالثة يتم تقسيم الإهلاك في السنتين السابقتين 5000 دولار ناقص 1000 دولار ناقص 800

دولار = 3200 دولار.

لتكون نسبة الإهلاك في السنة الثالثة 3200 دولار تقسم على خمس سنوات = 640 دولار.

4.4 الإهلاك المعجل بطريقة الرصيد المتناقص المزدوج:

تعد طريقة الرصيد المتناقص المزدوج طريقة استهلاكات أكثر سرعة من طريقتين السابقتين حيث يتم

بموجب هذه الطريقة مضاعفة القيمة الدفترية الأصل، عند احتساب قيمة إهلاكها، تم خصم هذه القيمة من

القيمة الدفترية الأصل في العام التالي ومضاعفتها، وهكذا.

مثال على طريقة الإهلاك المعجل المتناقصة المزدوج باستخدام المعطيات السابقة حيث تبلغ تكلفة الآلة

5000 دولار ويبلغ عمرها الافتراضي خمس سنوات، يتم احتساب الإهلاك المعجل بطريقة الرصيد

المتناقص على النحو الآتي:

5000 دولار × 2 تقسيم خمس سنوات: 2000 دولار أي أن نسبة الإهلاك في السنة الأولى 2000 دولار

وفي السنة الثانية 1200 دولار على النحو التالي: 5000 دولار - 2000 دولار تقسيم 5 سنوات = 1200

وهكذا.

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

والجدير بالذكر ان جميع الاهلاك المعجل او المتسارع تنتهي الى الاعتراف او احتساب نفس مبلغ الاهلاك، وهو تكلفة الاصل الثابت ناقص أي قيمة الغاء متوقعة، والفرق الوحيد بين كل الطرق هو السرعة التي يتم بها احتساب نسبة الاهلاك في السنوات الاولى من عمر المشروع الاستثماري.

يرى الباحث ان طريقة الرصيد المتناقص المزدوج تعتبر أفضل انواع الاهلاك المعجل وذلك لأنها أسرع طريقة خصم لقيمة الاهلاك في السنوات الاولى بأكبر قيمة خصم.

المطلب الثالث: دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر السياسة الضريبية عاملاً حيوياً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يمكن للحكومات استخدامها لتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية وتعتبر الحوافز الضريبية من بين أساليب لجذب المستثمرين الأجانب.

الفرع الأول: دور السياسة الضريبية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

1. الحوافز الضريبية:

تقدم الدول حوافز ضريبية متنوعة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر مثل الإعفاءات الضريبية على أرباح الشركات، والضرائب المخفضة على الاستثمارات الاجنبية المباشرة، والضريبية على الدخل المزدوج.

2. البيئة الضريبية المستقرة:

توفر بيئة ضريبية مستقرة ومتوقعة للمستثمرين الأجانب، مما يقلل من المخاطر ويجعل الاستثمار أكثر جاذبية.

3. التبسيط الإداري: تبسيط الإجراءات الضريبية وتقليل البيروقراطية يسهل عملية الاستثمار ويجعلها

أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب.

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

4. الحد من الضرائب المرتفعة: تخفيض الضرائب على أرباح الشركات والمستثمرين الأجانب يمكن أن يجعل بيئة استثمارية أكثر جاذبية.

5. العلاقة الضريبية الدولية: توقيع اتفاقية ضريبية دولية يقلل من الضرائب المزدوجة ويحسن من بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر

6. تحسين بيئة الأعمال: السياسة الضريبية الواضحة والعادلة والمستقرة يمكن أن تخلق بيئة أعمال أكثر استقراراً وتنافسية، مما يشجع المستثمرين الأجانب على الدخول إلى السوق.

• كيف يمكن للسياسة الضريبية أن تحسن من بيئة الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟

- تسهيل الاستثمار: توفر السياسة الضريبية بيئة استثمارية أكثر سهولة وتوقعاً للاستثمار الأجنبي المباشر
- تخفيض التكاليف: الحوافز الضريبية والضريبية المخفضة تقلل من تكاليف الاستثمار وتجعل الاستثمار أكثر ربحية زيادة التنافسية.

- زيادة تنافسية الاقتصاد الوطني، مما يجعله أكثر جاذبية.

- زيادة عدد الشركات: السياسة الضريبية الجيدة تجذب المزيد من الشركات الأجنبية إلى الدول.

- دعم النمو الاقتصادي: الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي عن طريق خلق فرص عمل، زيادة الإنتاجية، ونقل التكنولوجيا.¹

تجارب دولية ناجحة: إيرلندا اعتمدت سياسة ضريبية مخفضة (ضريبة الشركات 12,5)، مما جعلها مركزاً لشركات التكنولوجيا العالمية.

○ دبي (الإمارات): وفرت مناطق حرة مع إعفاءات ضريبية كاملة لجذب الاستثمار.

○ سنغافورة: قدمت نظاماً ضريبياً مبسطاً وحوافز للاستثمار في التكنولوجيا والخدمات المالية.

¹dz.cerist. ||asjp:Https1مجلة الاقتصاد الجديد العدد 12- المجلد 01-

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات المحلية

1. الإصلاحات الجبائية في الجزائر واتها على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد خلال الفترة

2002 - 2020:

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من اهم دعائم التنمية الاقتصادية واحد ابرز اشكال تدفقات رؤوس الاموال الدولية الا ان استقطابه يتطلب رسم سياسات ملائمة وتهيئة المناخ من خلال تصميم اطار تشريعي مناسب له في هذا الصدد قامت الجزائر بإنتاج اصلاح ضريبي سنة 1992 تلتها تعديلات متعاقبة الى يومنا هذا ,قصد جذب وتحفيز الاستثمار الخاص بشكل عام والاجنبي على وجه الخصوص ,سنحاول من خلال الدراسة التعرف على مدى مساهمة سياسة الاصلاح الجبائية التي اعتمدت الجزائر في الرفع من وتيرة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد على خلفية العلاقة الاقتصادية القائمة بين الضريبة والاستثمار وقد خلصت الدراسة الى ان الإصلاحات الجبائية في الجزائر افرزت نتائج ايجابية نسبيا ,تجلت في التحسين الكمي في تدفقات الاستثمار الاجنبي الوارد اليها من خلال الفترة الت تلت الإصلاحات ,الا ان الجزائر لا تزال من بين البلدان الاقل استقطابا للاستثمارات الاجنبية ,والتدفقات الواردة لم تصل الى المستوى التطلعات.¹

¹ مجلة المنهل الاقتصادي الكاتب عيدة أنور -صيد مريم جامعة الشاذلي بن جديد الطارف -جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة تاريخ النشر 27-06-2024.

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

2. دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2010-2019):

تهدف هذه الدراسة الى إبراز الاستثمار الاجنبي المباشر والسياسة الضريبية، من خلال الربط بينهما خاصة أن الدولة الجزائرية منذ فترة ليست ببعيدة لم تكن مطة على الاستثمار الاجنبي المباشر الاجنبي، وبالتالي وجب إعادة النظر في السياسة الضريبية التي تعتبر من أهم العوامل التي تساعد في التحكم المطلق في المستثمرين ومنع وجود ثغرات وكذلك تشجيع الدول على الاستثمار من جهة أخرى وقد توصلنا إلى أن السياسة الضريبية عدة أدوات تتحكم في خلق بيئة استثمارية جيدة، والمتمثلة في معدلات الضرائب وسياسة الإعفاء والتحفيزات الضريبية.¹

3. دور السياسة الضريبية في استقطاب الاستثمارات الاجنبية بالدول النامية 'حالة الجزائر':

تعد الضريبية سلاح دو حدين فهي بقدر ماهي محفز للاستثمار واداة لدفع التنمية وتحقيق عدالة توزيع عوائد النمو، زيادة فرص التشغيل وتحطيم البطالة فهي أيضا محفز للاستثمار وكابح للنمو ودعامة لزيادة فوارق الدخل، لذا تجتهد الحكومة في صياغة منظومة ضريبية تخدم الوطن والمواطن وتحافظ على استدامة التنمية وديمومة النمو.

بالرغم من الجهود المبذولة من خلال السنوات الاخيرة من اصلاحات وتحقيق توازن اقتصادي ومالي ،مع التحسن الملحوظ في احتياطي الصرف ،وتراجع مستوى المديونية ،وانخفاض معدل التضخم ،غير اننا نلاحظ أن الاستثمارات الاجنبية هي دون الهدف المنشود وان أغلبية الاستثمارات هي في مجال المحروقات ،فالجزائر لا تستقطب 0.001% من قيمة الاستثمارات الاجنبية المباشرة العالمية ،ذلك راجع لعدة عراقيل

¹ بن عربية شيراز -ميلودي أم الخير دور السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر جامعة البليدة (الجزائر) مجلة دراسات جبائية.

الفصل الأول: التأسيس النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

تواجه المستثمر الاجنبي منها عراقيل السياسة واقتصادية ،ومالية زائد العراقيل التنظيمية والادارية حيث أن عدم الاستقرار السياسي يشكل حاجز امام انسياب الاستثمار الاجنبي المباشر¹

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1. أثر جائحة كورونا على الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة حالة على مصر:

يحظى الاستثمار الاجنبي المباشر بمزايا محفزة للنمو الاقتصادي مما جعل كثير من الدول خاصة النامية منها ان تأخذ بالحسبان الاعتبارات التي تساعد على جذبها لكن الانتشار الكبير لجائحة كورونا جعلت الاقتصاديات الدولية في حالة عدم اليقين ومن المتوقع ان يكون للجائحة تأثيرات كبيرة خاصة ما تعلق بالاستثمار الاجنبي المباشر لاسيما مع استجابة الدول لإجراءات الاحترازية الوقائية والتي فرضت حرجا كبيرا على جميع النشاطات الاقتصادية في ظل تطور هذا الوباء .فقد توقع مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية(الاونكتاد)انخفاضا في الاستثمار الاجنبي المباشر العالمي بنسبة 30%-40% في حين ان الوباء كان من المتوقع ان بنمو نسبة 5% خلال فترة 2020 -2021 هذا الأثر سيكون له تداعيات خاصة على الاقتصاديات الاكثر تضررا من الجائحة من جراء الأثار الناجمة عن توقف الانتاج . مصر من الدول التي تأثرت مثلها مثل بقية دول العالم من الجائحة ومن المتوقع انخفاض الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر من 3380 مليون دولار امريكي في الربع الثاني من 2020 مقارنة بالربع الاول الذي بلغت فيه الاستثمارات الاجنبية ما قيمة 4899 مليون دولار , ووفقا للإحصائيات البنك المركزي المصري .لذلك تهدف الدراسة الى دراسة انعكاسات جائحة كورونا على حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر حيث يقارن الباحث حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر قبل الجائحة وبعدها وقد توصلت الى ان جائحة كورونا

¹ مجلة الاقتصاد الجديد العدد 12- المجلد 01-2015 -أبراهيم محمد جامعة الدكتور يحيى فارس المدينة.

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

ستعود الى توقف حركة الافراد والبضائع ومن تم الى تراجع الاستثمار الاجنبي المباشر وبالتالي زيادة معدلات البطالة وانخفاض تدفق العملات الاجنبية الى مصر.¹

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من اهم دعائم التنمية الاقتصادية واحد ابرز اشكال تدفقات رؤوس الاموال الدولية الا ان استقطابه يتطلب رسم سياسات ملائمة وتهيئة المناخ من خلال تصميم اطار تشريعي مناسب له في هذا الصدد قامت الجزائر بإنتاج اصلاح ضريبي سنة 1992 تلتها تعديلات متعاقبة الى يومنا هذا ,قصد جذب وتحفيز الاستثمار الخاص بشكل عام والاجنبي على وجه الخصوص ,سنحاول من خلال الدراسة التعرف على مدى مساهمة سياسة الاصلاح الجبائية التي اعتمدت الجزائر في الرفع من وتيرة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد على خلفية العلاقة الاقتصادية القائمة بين الضريبة والاستثمار وقد خلصت الدراسة الى ان الاصلاحات الجبائية في الجزائر افرزت نتائج ايجابية نسبية ,تجلت في التحسين الكمي في تدفقات الاستثمار الاجنبي الوارد اليها من خلال الفترة الت تلت الاصلاحات ,الا ان الجزائر لا تزال من بين البلدان الاقل استقطابا للاستثمارات الاجنبية ,والتدفقات الواردة لم تصل الى المستوى التطلعات.

2. تأثير الحوافز الضريبية على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الهند وماليزيا دراسة الصوري

:2019

في عام 2019 ,قامت كل من الهند وماليزيا بتطوير سياسة ضريبية تهدف الى جذب الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال تقديم حوافز ضريبية متنوعة وفيما يلي نظرة الى بعض هذه السياسات.

- الهند اصلاحات ضريبية لتعزيز الاستثمار الاجنبي المباشر ففي عام 2019 قامت الحكومة الهندية بتخفيض معدلات الضريبة على الشركات ,حيث قلصت معدل الضريبة الاساسي من 22% الى 30% للشركات الحالية ,بشرط التخلي عن بعض الاعفاءات والحوافز .كما تم تقديم معدل ضريبة

¹عيدة أنور صيد مريم الاصلاحات الجبائية في الجزائر وأثرها على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 2002-2020 مجلة النهل الاقتصادي مج 07 ع 01 27 جوان 2024.

مخفض قدره 15% للشركات الجديدة التي تبدأ الانتاج قبل 2023/03/31 ،دون فرض الحد الأدنى من الضريبية البديلة كما قامت بحوافز ضريبية ونجد فيها نظام صندوق براءة الاختراع الذي يفرض ضريبية 10% على دخل البراءة المسجلة في الهند بهدف تشجيع الابتكار والتطوير التكنولوجي نظام خاص بإدارة الاموال ،حيث يمكن للصناديق الاستثمارية الاجنبية ادارة استثمارها في الهند دون ان تعتبر مقيمة ضريبيا للبلاد مما يسهل تدفق الاستثمارات الأجنبية.

- تشير الدراسة الى ان هذه الاصلاحات قد ساهمت بشكل في تحسين بيئة الاستثمار في الهند مما زاد من تدفق الاستثمار الاجنبي وتعزيز اليرادات الضريبية.
- ماليزيا في عام 2019 اعلنت ماليزيا مجموعة من الحوافز الضريبية في إطار ميزانية الدولة لتعزيز بيئة الاعمال وجذب الاستثمار الاجنبي المباشر بعض هذه الحوافز .
- افاءات ضريبية تصل الى 100% من الدخل الخاضع للضريبة لمدة تصل الى 15 عاما للمشاريع الاستثمارية في منطلق اقتصادية خاصة.
- افاءات لضريبة الدخل على الدخل الناتج على الانشطة البحثية والتطويرية في مجالات مختلفة كالدكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة وغيرها وذلك لضمن مبادرة ماليزية الرقمية.
- تقديم حوافز ضريبية خاصة بمناطق الاقتصادية الخاصة مثل اسكندر ماليزيا والممر الشمالي الاقتصادي ومنطقة الساحل الشرقي الاقتصادي بهدف جذب الاستثمارات في قطاعات مختلفة مثل التصنيع والطاقة والخدمات.
- تشير كل هذه التقارير الى ان الحوافز الضريبية ساهمت في تحسين بيئة الاعمال في ماليزيا، مما ادى الى زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر .

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

3. دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمارات الاجنبية في ليبيا خلال الفترة (1995 - 2019):

صدر قانون النفط الليبي رقم 25 لسنة 1995 كخطوة اولى نحو تنظيم وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر في مجال صناعة النفط وقد صيغت احكامه في ظل علاقات غير متوازنة فرضت على الدولة لليبية انداك بان تقف على قدم المساوات مع المتعاقد معها.

- بحسب مبادئ القانون الخاص والعام:

ففي سنة 1997 أصدر المشرع الليبي القانون رقم 5 بشأنه تشجيع الاستثمار الاجنبي والمعدل بالقانون رقم 7 لسنة 2003 والذي اتاح لراس المال الوطني المقدم بالدينار الليبي المشاركة مع راس مال الاجنبي وينظم هذا القانون استثمار راس المال الاجنبي داخل ليبيا بأحد الاشكال التالية:

- العملات الاجنبية القابلة للتحويل او ما يقوم مقامه والوارد بالطبعة المصرفية الرسمية.

- الآلات والمعدات والتجهيزات وقطع الغيار والمواد اللازمة للمشروع الاستثماري ووسائل النقل غير متوفرة كلياً.

- الحقوق المعنوية مثل الاختراع والترخيص:

في سنة 1997 اباح القانون رقم 5 من العديد من الاعفاءات والامتيازات التي تتمثل في الاعفاءات الضريبية الجمركية على الآلات والمعدات اللازمة لتسيير المشروع والاعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات من تاريخ البدء في الانتاج واعفاء الارباح من تلك الضرائب اد اعيد استثمارها بنفس الكيفية واعفاء السع الموجه للتصدير من الضرائب ورسوم الانتاج والتصدير والاعفاء من الضرائب الدمغة على المحررات التجارية.

كما منح المشرع عدة مزايا اضافية الى المشروعات المقامة في مناطق التنمية والتي تساهم في حماية

البيئة من الاعفاءات الضريبية لمدة اضافية بناء على عرض رئيس الهيئة.

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

كما منح المشرع بالقانون رقم 5 سنة 1997 الحق في اعادة التصدير راس مال المستثمر في المجالات الاتية: انتهاء المشروع - تصفية المشروع - بيع المشروع كلياً او جزئياً - مضي فترة زمنية لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ اصدار التراخيص بالاستثمار.¹

- بعض الاعفاءات الضريبية التي اعتمدها ليبيا طبقاً للقانون رقم 5 لسنة 1997:

○ الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب لجميع الاجهزة والمعدات اللازمة لتنفيذ المشروع.

○ اعفاء جميع المعدات والادوات اللازمة للمشروع من الرسوم والضرائب الجمركية لمدة خمس سنوات.

○ الاعفاء من ضريبة الدخل على نشاط المشروع لمدة خمس سنوات.

○ الاعفاء من ضريبة الدمغة المقررة على كل المسندات والمحركات.

○ الاعفاء من الضرائب على الارباح الناتجة عن نشاط المشروع اذ اعيد استثمارها.

- كما منحت السياسة الضريبية للحد من التلوث:

في مجال مكافحة تلوث البيئة يمكن للسياسة الضريبية تلعب دور مهم بما تتضمنه من قيود وحوافز ضريبية تشجع حماية البيئة من التلوث الناشئ عند مزاوله نشاط معين اما بالحد من مخاطرة في حالة المزاوله او عدم القيام به اصلاً وقد يكون هذا الحافز في صورة اعفاء ضريبي يحصل عليه الافراد او المنشآت مقابل اداء التزام معين، او قد تكون هناك قيود ضريبية تجعل الفرد او المنشأة يحرصان على عدم مزاوله النشاط او المخالفة الحظر تجنباً للوقوع تحت طائلة العقوبات المفروضة عن طريق هذه القيود، ويمكن للسياسة الضريبية ان توجه التلوث اما بمنع مسبباته او محاصرة ما يوجد منه في اضيق الحدود تمهيدا للتخلص منه.²

¹ المجلة العلمية للدراسة والتجارب والبيئة -المجلد 10 العدد 1-الجزء الثاني 2019.

² د-الحسين الهادي عبد الله، المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القرية بوللي

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

4. دراسة تأثير الحوافز الضريبية عهد جديد للسياسة المالية في مصر تخفيض الضرائب 2024:

تعد السياسة والادارة الضريبية من المكونات الاساسية لمناخ الاستثمار في العالم، وتستخدم الحكومة في جميع انحاء العالم الحوافز الضريبية لتحقيق نتائج معينة سواء كان ذلك لزيادة الاستثمار بشكل عام او تعزيز التدفقات الى قطاعات او نشاطات حيث النظام الضريبي يؤثر بشكل كبير. فالعديد من الدول تستخدم قوانين الضرائب كآلية لتشجيع الاستثمار ففي البلدان النامية تستخدم الحوافز الضريبية مثل الاعفاءات الضريبية وتخفيض معدلات الضرائب وما الى ذلك لتشجيع الاستثمار المحلية والاجنبية.

ففي سنة 1971 كانت مصر تقدم للمستثمرين من خلال قوانين الاستثمار العديد من الحوافز الضريبية بغض النظر على الشكل القانوني لنشاطهم التجاري اي شركة او غيرها.

وفي السنوات الاخيرة عملت الحكومة المصرية تحسينات كبيرة على سياستها الضريبية يتضمن قانون الاستثمار العام 2017 العديد من التغيرات الايجابية مثل تقليل الاعفاء الضريبي على دخل الشركات للشركات في المناطق الحرة وعلى نحو مماثل لم يعد التعديل الذي اجري في 2015 على قانون المناطق الاقتصادية الخاصة يتضمن تخفيضات في ضرائب الشركات والدخل على المشاريع داخل المناطق الاقتصادية الخاصة.

ومؤخرا اعلنت الحكومة عن الحزمة الاولى من مبادرة التسهيلات الضريبية ضمن استراتيجية متكاملة للاستدامة المالية داعمة للاقتصاد المصري تهدف المبادرة الى تحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات وتبسيط الاجراءات على الممولين خاصة صغار ومتوسطي المشروعات مما يخلق بيئة استثمارية أكثر جاذبية وتسهيلات ضريبية واتها على المناخ الاستثماري.

الفصل الأول: التأسيس النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

- أهداف وأولويات السياسة المالية المستهدفة:

1. تحديد استراتيجية وطنية طموحة لتحسين كل المؤشرات استدامة المديونية من خلال استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات والاجراءات بشكل مبكر وفعال.
2. توسيع نطاق تأثير السياسة المالية لتشمل استهداف الازدحام المالي العامة والديون الحكومية بهدف دفع تنافسية الاقتصاد وزيادة الانتاجية والقدرة على التصدير وجذب الاستثمارات والتطور التكنولوجي.
3. صياغة وتفيد سياسة مالية داعمة للنشاط الاقتصادي بهدف بناء علاقة مستدامة مع المجتمع الاعمال والممولين مبنية على الثقة اليقين والشراكة.
4. تبني سياسة تدعم الجانب الاجتماعي من خلال تعزيز كفاءة الانفاق وفاعليته في تحسين المستوى المعيشي والخدمات وحماية الفئات الاشد فقرا مع التركيز على جذب الاستثمارات الخاصة وخلق فرص عمل للشباب.

- تفاصيل حزمة التسهيلات الضريبية:

- تخفيف الازدحام على الممولين وجذب ممثلين جدد.
- مساندة السيولة لدى الممولين.
- توحيد وتبسيط الخدمات الضريبية المقدمة.
- العمل على انهاء كافة الملفات والنزاعات القديمة.

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

- أبرز ملامح الحزمة:

يأتي ضمن هذه الاجراءات ولأول مرة تطبيق نظام ضريبي مبسط ومتكامل ومحفز للموالين الدين تقل إيراداتهم عن 15 مليون جنيه مصري (310 آلاف دولار) ويستهدف الشركة الصغيرة والمتوسطة والناشئة وأنشطة زيادة الاعمال بما في ذلك الافراد والمهنيين المستقبليين ولن تخدع للتدقيق لمدة خمس سنوات. وسنعرز نظام استقبال ومعالجة شكاوى المستثمرين بفعالية ونزاهة.

- تأثير مبادرة التسهيلات الضريبية الجديدة على مناخ الاستثمار:

تحتل الحوافز الضريبية دورا هاما في جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الا انه يجب استخدامها بشكل حذر وتعد مبادرة التسهيلات الضريبية الجديدة خطوة ايجابية نحو تحسين الاستثمار حيث تسعى إلى تخفيف الاعباء الضريبية على المستثمرين والشركات وتقديم حوافز تشجع على الاستثمار والنمو الاقتصادي وأبرز الآثار الايجابية المتوقعة من المبادرة:

جذب الاستثمار الاجنبي المباشر بتخفيض الضرائب يجعل الاستثمار في الدولة اكثر جاذبية للمستثمرين المحليين والأجانب مما يؤدي الى زيادة التدفق وتنشيط الاقتصاد وتطوير القطاع الخاص وزيادة الصادرات وتحسين بيئة الاعمال.

- التحديات المحتملة:

- تأثيرها على الإيرادات العامة للحكومة بتخفيض الضرائب يؤدي الى نقص في الإيرادات الحكومية مما يؤدي بالحكومة الى البحث عن مصادر جديدة للإيرادات او تقليص الانفاق.
- الاستخدام غير المستهدف للحوافز قد يستغل بعض المستثمرين هذه الحوافز بشكل غير مشروع مما يقلل فاعليتها.
- التأخير في تنفيذ الاجراءات ادا لم يتم تنفيذها بشكل أسرع قد تفقد تأثيرها الايجابي.

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

- لضمان نجاح هذه المبادرة:

- يجب على الحكومة المصرية التخطيط المناسب لقياس اداء هذه المبادرة مع تحديد الاهداف المرجوة
- الشفافية والوضوح ان تكون القوانين واللوائح المتعلقة بالتسهيلات الضريبية واضحة وشفافة لتجنب اللبس والفساد.
- المتابعة والتقييم متابعة مدى تطبيق هذه المبادرة.¹

5. دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى جنوب افريقيا (1994-2019):

تعد دراسة دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى جنوب افريقيا دراسة قياسية للفترة 1994-2019 التي أعدها الباحثان وليد محمد عبد المقصود وعبد الواحد وهويدا عبد العظيم من الدراسة التي تناولت تأثير السياسة الضريبية على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في جنوب افريقيا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

اظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية بين معدل الضريبة للشركات والاستثمار الاجنبي المباشر مما يشير الى تخفيض الضرائب على الشركات يمكن ان يعزز من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

كما وجب عليها تطوير البنية التحتية وتحديث مختلف الهياكل للاقتصاد لما لها اثر ايجابي على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

واعادة هيكلة الحوافز الضريبية وهذا بدراسة هيكل الحوافز المالية والضريبية للمستثمرين الاجنبي المباشر وترشيدها من خلال ربطها بالأولويات الاقتصادية والقرارات الاستثمارية التي تخدم اهداف التنمية.²

¹يسرا فرح باحث اقتصادي بمركز ترو للدراسات.

2 مجلة الدراسات الافريقية -المجاد 44- العدد4 (31 أكتوبر 2022) تاريخ النشر 31-10-2022

الفصل الأول: التأسيس النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

6. دراسة تأثير السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في دولة الامارات العربية

المتحدة:

تحتل دولة الامارات العربية المتحدة نمودجا اقتصاديا متقدما في منطقة الشرق الاوسط حيث اتبعت سياسة اقتصادية ليبرالية ووفرت بيئة جاذبة للاستثمار الاجنبي حيث تلعب السياسة الضريبية دورا مهما في البيئة خاصة مع توجه الدولة لتحديث نظامها الضريبي وفرض ضرائب جديدة مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشركات بدءا من عام 2023.

رغم تصنيف الامارات من الدول الجاذبة للاستثمار فان ادخال ضرائب جديدة قد يثير تساؤلا حول تأثير التدفقات الاستثمار الاجنبي فهل ستؤثر سلبا او توازنا بين الضرائب والخدمات يعزز الثقة في الاقتصاد الاماراتي.

فالهدف من الدراسة فهم تأثير النظام الضريبي الاماراتي على الاستثمار الاجنبي وتحليل تطور السياسة الضريبية وتقييم مدى توافق الضرائب المفروضة.

الجدول رقم (01): يوضح خلفية على النظام الضريبي في الامارات

نوع الضريبة	تفاصيل
ضريبة الشركات	9% بدءا من يونيو 2023 على الارباح التي تتجاوز 375000 درهم اماراتي
ضريبة القيمة المضافة TVA	5%
ضريبة على الدخل الشخصي	لا توجد ضرائب
مناطق حرة	أكثر من 40 منطقة حرة تقديم اعفاءات ضريبية وجمركية كاملة

الفصل الأول: التأسيس النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

تكتسب الدراسة أهمية خاصة في ظل التحويلات الاقتصادية والتشريعية التي تشهدها الإمارات، وخصوصاً مع سعيها لتحقيق تنوع اقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط من خلال رؤية الإمارات 2031.

تحليل الوضع الراهن ببيانات حقيقية:

- تدفقات الاستثمار المباشر في الإمارات 2023 نحو 23 دولار مما يجعلها أعلى الدول العربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- القطاعات الأكثر جاذباً نجد التكنولوجيا، العقارات، الطاقة المتجددة، السياحة، الخدمات المالية.
- ترتيب الإمارات في سهولة ممارسة الأعمال ضمن أفضل 20 دولة عالمية.

تأثير النظام الضريبي:

- إيجابي الضرائب منخفضة مقارنة بالدول الكبرى تعد ميزة تنافسية مهمة.
- محايد إلى إيجابي: إدخال ضريبة الشركات بشكل معتدل لم يحدث هروباً لرؤوس الأعمال.
- مستقبلياً من المتوقع أن تسهم هذه الضرائب في تحسين البنية التحتية والحوكمة المالية ما يعزز جاذبية الاستثمار.

المطلب الثالث: الفرق بين الدراسة الحالية وبقية الدراسات

الجدول رقم (02): يوضح الفرق بين الدراسة الحالية وبقية الدراسات

علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة		الدراسات السابقة	الدراسة الحالية (حالة الجزائر)
السياسة الضريبية تتحكم في خلق بيئة استثمارية	مازالت هناك عوائق ضريبية	دراسة تأثير الجزائر في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر خلال 201<0- 2019	الدراسة السابقة
يجب مراعات عدة اصلاحات اقتصادية لتحقيق تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر	تحاول النهوض بفرض معدلات ضريبية منخفضة	دور السياسة الضريبية في استقطاب الاستثمارات الاجنبية بالدول النامية حالة الجزائر	الدراسة السابقة
رغم تحديات جائحة كورونا إلا انها احتفظت على مكانتها	ضرورة تحقيق توازن بين فرض الضرائب وتقديم حوافز	أثر جائحة كورونا	الدراسة القياسية
من خلال الدراسة تبين أن الجزائر أحرزت تقدما نسبيا	يمكن اللجوء الى إجراءات داعمة اخرى	اصلاحات الجبائية في الجزائر خلال 2002- 2020	الدراسة السابقة
من خلال الدراسة تبين يمكن القول ادارة فعالة في جذب الاستثمار الاجنبي	سياسة الضريبية تقليدية	تأثير الحوافز الضريبية على جذب الاستثمار الاجنبي في الهند وماليزيا	الدراسة السابقة
من الضروري تنفيذ اصلاحات شاملة	يمكن تأثير الحوافز على المدى الطويل	السياسة الضريبية في ليبيا خلال 1995-	الدراسة السابقة

لتحسين بيئة الاستثمار		2019	
تبيين ان الاصلاحات لعام 2024 لعبت دورا مهما من خلال تحسين بيئة الاستثمار	وجود علاقة ايجابية بين الضرائب والاستثمار	تأثير الحوافز الضريبية عهد جديد لمصر 2024	الدراسة السابقة
خلصت الدراسة الى ان هناك علاقة سلبية بين معدل الضريبية على الشركات خلال تلك الفترة ما يعني اعادة هيكلة الحوافز الضريبية	يمكن للجزائر على التكيف مع الأعباء الضريبية	دور السياسة الضريبية جنوب افريقيا 1994-2019	الدراسة القياسية
تبيين ان انخفاض او اعتدال معدل الضريبية يمكن ان يعزز من موقع الدولة وبالتالي زيادة المستثمرين الاجانب	يمكن التحول الى عنصر محفز للاستثمار ادا ترافق مع عدة اصلاحات	تأثير السياسة الضريبية في جذب الاستثمار لدول الامارات العربية المتحدة	الدراسة السابقة

الفصل الأول: التأصيل النظري لمتغيرات الدراسة والدراسات السابقة

خلاصة الفصل:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر محركاً هاماً للنمو الاقتصادي والتنمية، بينما تمثل السياسة الضريبية أداة رئيسية للحكومات لتمويل الإنفاق العام. وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أخرى، من تصميم سياسة ضريبية فعالة ومتوازنة تأخذ في الاعتبار تأثيرها على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر أمر بالغ الأهمية لجذب الاستثمارات وتحقيق التنمية المستدامة.

وإن كانت للضريبة أهداف وعدة مبادئ تحكم فرضها فإن لها عدة قواعد فنية تنظم تصفية الضريبة وتحصيلها، وبالتالي يمكن أن تكون المعاملة الضريبية عائقاً أو حافزاً للاستثمارات الأجنبية لدولة معينة. تلجأ العديد من الدول لاستخدام السياسة الضريبية من خلال منح العديد من الحوافز والإعفاءات الضريبية لهذه الاستثمارات على أساس أن هذه الإعفاءات تمثل دافعا قويا لهذه الاستثمارات لتشجيعها.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

تمهيد:

يُعدُّ الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أحد الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وفي ظل العولمة الاقتصادية والتنافس الشديد بين الدول لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، باتت السياسات الاقتصادية، وخاصة الضريبية منها، تلعب دوراً محورياً في تعزيز مناخ الاستثمار.

تسعى الحكومات إلى تبني سياسات ضريبية متوازنة تضمن من جهة تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر ومن جهة أخرى تأمين الإيرادات العامة لتمويل الخدمات الأساسية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتختلف هذه السياسات من دولة إلى أخرى وفقاً للأهداف الاقتصادية والمالية، مما يجعل من الضروري دراسة تأثيرها بشكل علمي وموضوعي.

في هذا السياق، سنقوم من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على العلاقة بين السياسة الضريبية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من 2013 إلى 2023، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)، حيث يتيح هذا النموذج إمكانية دراسة العلاقات الديناميكية على المدى القصير والطويل بين المتغيرات، مما يساعد على تحليل استجابة الاستثمار الأجنبي للتغيرات في السياسات الضريبية بمرور الوقت.

المبحث الأول: تعريف الدراسة القياسية ومجتمع العينة

المطلب الأول: تعريف نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

قام كل من (Pesaran (1997، Shinand and Sun (1998، Pesaran et AI (2001 بتطوير منهجية (ARDL) وأصبح شائع الاستخدام في السنوات الأخيرة حيث لا يستلزم في هذا الاختبار أن تكون السلاسل الزمنية قيد الدراسة من نفس الرتبة أي ساكنة في نفس الدرجة سواء في المستوى أو الفروق الأولى أو خليط بينهما ولكن بشرط ألا تكون السلاسل الزمنية ساكنة في الفروق الثانية¹.

الفرع الأول: ميزات العام لنموذج ARDL

يمتلك نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) عدة خصائص تميزه عن باقي النماذج وهي كالتالي²:

- ✓ لا يتطلب تطبيق اختبار (ARDL) إن تكون السلاسل الزمنية المدروسة ساكنة في نفس الرتبة علاوة عن إمكانية تقدير الأجل القصير والأجل الطويل في نفس الوقت في معادلة واحدة.
- ✓ يتميز اختبار (ARDL) بإمكانية السماح للمتغيرات التفسيرية في النموذج بفترات تباطؤ زمني مختلفة وهذا لا يحصل في باقي النماذج القياسية الأخرى.
- ✓ يتمتع اختبار (ARDL) بإمكانية تطبيقه في حال حجم العينة المدروسة صغيرة، كما يساعد على منع حدوث الارتباط الذاتي نتيجة المقدرات الناتجة من هذا الاختبار تكون كفؤة وغير متحيزة.

. Duasa. J, Determinants of Malaysian Trade Balance: An ARDL Bound Testing Approach, Journal of Economic 1 Cooperation, 28,3,2007.
 . Inuomote S. O and Odeniyi K, C.O. Farayola, Econometric Estimation of Rice Import Demand in Nigeria (1970-2008) An Application of Autoregressive Distributed Lags (ARDL) Modelling Approach to Cointegration, Continetal J. Agricultural Economics 6(2):1,8, 2012.pp:168-175.

✓ يتميز بالبساطة في تقدير التكامل المشترك للسلاسل الزمنية المدروسة بواسطة طريقة المربعات

الصغرى الاعتيادية (OLS) بعد تحديد الحد الأقصى لمدد التباطؤ الزمني المثلى.

الفرع الثاني: الشكل العام لنموذج ARDL

يظهر نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) خليط من أنموذجين الإبطاء الموزع (model)

(Lag- Distributed) والانحدار الذاتي (Autoregressive model) عندما يكون هناك وجود حالة من

التكيف في المتغير التابع y_t يتأثر بالتغيرات التي تحدث بالمتغير التفسيري x_t وبقيم متباطئة لمدد زمنية

سابقة (x_{t-r}) ، أي تأثير المتغير التفسيري لا يكون للمدة الزمنية الحالية فقط (t) وإنما خلال مدد زمنية

متعددة سابقة $(t-r)$ ، ويأخذ نموذج (ARDL) المعادلة التالية:

$$y_t = \beta + \beta_0 x_t + \beta_1 x_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (1)$$

والسلوك الديناميكي (الحركي) يمكن التعبير عنه بواسطة القيم السابقة للمتغير التابع y_t وهذا يعني نفس

المتغير التابع هو متغير تفسيري ولكن بشكل متباطئ زمنيًا لمدة سابقة (y_{t-i}) ويمثل ذلك أنموذج الانحدار

الذاتي ويأخذ الصيغة التالية:

$$y_t = \lambda_1 y_{t-1} + \lambda_2 y_{t-2} + \dots + \lambda_p y_{t-p} + u_t \dots \dots (2)$$

وفقا للمعادلة (1) أعلاه أنموذج (ARDL) يحتوي الجانب الأيمن على متغير تفسيري متباطئ زمنيًا

(x_{t-1}) علاوة عن يحتوي المتغير التابع نفسه على قيم سابقة (y_{t-i}) ، لذلك يأخذ المعادلة التالية¹:

$$y_t = \alpha + \alpha_1 y_{t-1} + \beta_0 x_t + \beta_1 x_{t-1} + u_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث (x, y) تمثل المتغيرات الذي تكون ساكنة في الدرجة صفر أو واحد أو مزيج بينهما.

¹ Hassler.U and Jurgen Woltrs, Autoregressive Distributed Lag Models and Cointegration, Working paper, University Berlin, 2005.p:22.

الفرع الثالث: خطوات تحليل التكامل المشترك في إطار نموذج ARDL

1. اختبار السكون للسلاسل الزمنية:

يعد الاجراء الأولي في تقدير وقياس العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في اطار السلاسل الزمنية طويلة الاجل، هو التأكد من سكون السلسلة الزمنية بهدف عدم الوقوع في فخ الانحدار الزائف (Spurious Regression) الذي يظهر في حال عدم سكون السلسلة الزمنية، ويعكس اختبار السكون مدى إمكانية وجود ظاهرة الانحراف الزائف في النماذج القياسية من عدمه، المتأتية من وجود جذر الوحدة (Unit root) في بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة والقيام بدورها بأخذ الإجراءات الكفيلة بمعالجة السلاسل الزمنية لتجعلها ساكنة من خلال الفرق الأول والفرق الثاني، وبالتالي التخلص من الانحراف الزائف في السلاسل الزمنية، ومن هذا المنطلق تكون السلسلة الزمنية ساكنة إذا اتصفت بالخصائص الإحصائية على النحو الآتي¹:

1. الوسط الحسابي للقيم المدروسة يكون ثابتا عبر الزمن، اي $E[Y_t] = \mu$.

2. التباين للقيم المدروسة يكون ثابتا عبر الزمن، اي $Var(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2$.

3. قيمة التباين بين مدتين يجب تكون معتمدة على الفجوة الزمنية بينهما وليس على القيمة الفعلية

للزمن، ويحسب التباين وفق الصيغة التالية: $\gamma_k = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)]$

وهناك عدة اختبارات لمعرفة سكون السلاسل الزمنية إلا أن أكثرها أهمية وشيوعا لدى الباحثين على

مستوى واسع اختبار ديكي فولر (Dickey- Fuller test, 1979) واختبار فيليبس بيرون (Philips-

Perron, 1988).

. Gujarati, Damodar.N and Dawn C. Porter, Basic Econometrics, 5th Edition, U.S.A: McGraw – Hill, 2009, P483.1

2. تقدير النموذج العام:

بعد التأكد من شرط تطبيق منهجية ARDL والمتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من خلال اختبار جذر الوحدة، ومعرفة درجة تكامل جميع المتغيرات يمكن استخدام تقنيات التقدير النموذج العام بواسطة طريقة الحد الأدنى للمربعات الصغرى (OLS) حسب الشكل العام المذكور سابقاً.

3. اختبار الحدود (Bound Test approach):

تبعاً لطريقة اختبار الحدود (Bound Test approach) يتم تحديد حدود دنيا وحدود عليا لاختبار F (F-statistic) بواسطة فرضية العدم (H_0) التي تعني عدم إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج عندما تكون قيمة F المحتسبة اقل من القيم الحرجة ترفض فرضية العدم وتقبل الفرضية البديلة التي تعني وجود تكامل مشترك، وفقاً لما سبق ومن الناحية التطبيقية فإن أنموذج تصحيح الخطأ واختبار الحدود يتم بعد تحديد درجة السكون للمتغيرات المدروسة نقوم بتطبيق المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = a_0 + \sum_{i=0}^r a_{1i} \Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^r a_{2i} \Delta p_{t-i} + \sum_{i=0}^r a_{3i} \Delta m_{t-i} + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 p_{t-1} + \beta_3 m_{t-1} + \varepsilon_t \quad (4)$$

حيث:

Δ = الفرق الأول لقيم المتغير.

a_0 = الحد الثابت.

r = عدد مدة الإبطاء الزمني المثلى.

a_{1i}, a_{2i}, a_{3i} = المعاملات قصيرة الأجل للعلاقة الديناميكية.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$ = معاملات طويلة الأجل الذي من خلالها معرفة إمكانية وجود تكامل مشترك.

t = الزمن

ε_t = حد الخطأ العشوائي

وفقا للمعادلة أعلاه إذا أصبح أمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة تبعا لاختبار الحدود سوف يقدر العلاقة قصيرة الأجل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ كالتالي:

$$\Delta y_t = a_0 + \sum_{i=0}^r a_{1i} \Delta y_{t-1} + \sum_{i=0}^r a_{2i} \Delta p_{t-i} + \sum_{i=0}^r a_{3i} \Delta m_{t-i} + yECT_{t-1} + \varepsilon_t \dots (5)$$

حيث (ECT) تمثل حد تصحيح الخطأ يتم إضافته للنموذج أما (y) تمثل نسبة الانحراف التي يتم تصحيحها في المدة (1 - t إلى المدة t) وهذا يعني سرعة تصحيح الخطأ للمتغير التابع في الأجل القصير باتجاه قيمتها التوازنية في الأجل الطويل.

4. فحص وتشخيص جودة النموذج المقدر:

قبل اعتماد النموذج المقدر سابقا وتطبيقه يجب التأكد من جودة أداء هذا النموذج، ويتم ذلك من خلال إجراء الاختبارات التشخيصية الآتية¹:

❖ - اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي.

Autoregressive Conditional Heteroscedasticity (ARCH)

❖ - اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية. Jarque Bera (JB)

❖ - اختبار الأزواج الخطي (التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة). Multicolinearty Test

❖ اختبار كوزوم للاستقرارية .CUSUM Stability Test

¹ محمد غزغازي، أثر النمو الاقتصادي على قطاع صناعة الأدوية في الجزائر خلال الفترة 1999-2019، أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2022، ص 148.

المطلب الثاني: الدراسة القياسية والتفسير الاقتصادي

في عالم البحث العلمي والدراسات الأكاديمية، تعدّ النتائج القياسية أحد أهم العناصر التي تتمثل جوهر العمل البحثي، إذ تُعتبر النتائج القياسية الناتج الرئيسي للجهد البحثي، وتشكل الأساس الذي يُبنى عليه فهم المشكلة المدروسة أو الظاهرة المحددة.

الفرع الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة القياسية

1. المتغير التابع: الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) صافي التدفقات الوافدة (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي):

هو تدفق رؤوس الأموال من مستثمرين أجنبى إلى الدولة المستقبلة بهدف إنشاء مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة، يُعبّر عنه بصافي التدفقات الوافدة، أي الفرق بين التدفقات الداخلة والخارجة لرؤوس الأموال الاستثمارية الأجنبية خلال فترة زمنية محددة، يتم التعبير عنه في دراستنا وفق ميزان المدفوعات وبأسعار الجارية للدولار الأمريكي، مما يعكس القيمة الحقيقية لهذه التدفقات دون تصحيح للتضخم.

2. المتغير المستقل: صافي الضرائب T/V على المنتجات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي):

صافي الضرائب على المنتجات هو الفرق بين الضرائب المفروضة على السلع والخدمات (مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة الاستهلاك) والإعانات المقدمة على هذه المنتجات، يعكس هذا المتغير العبء الضريبي الصافي الذي تفرضه الدولة على الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج والاستهلاك، يتم قياسه بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي، مما يشير إلى قيمته المالية الحالية دون تصحيح للتضخم، ويعد هذا المتغير مؤشراً على السياسات الضريبية في الدولة.

يجدر بالإشارة انه تم تحويل المتغيرات من سنوية الى فصلية عن طريق خاصية يقدمها برنامج

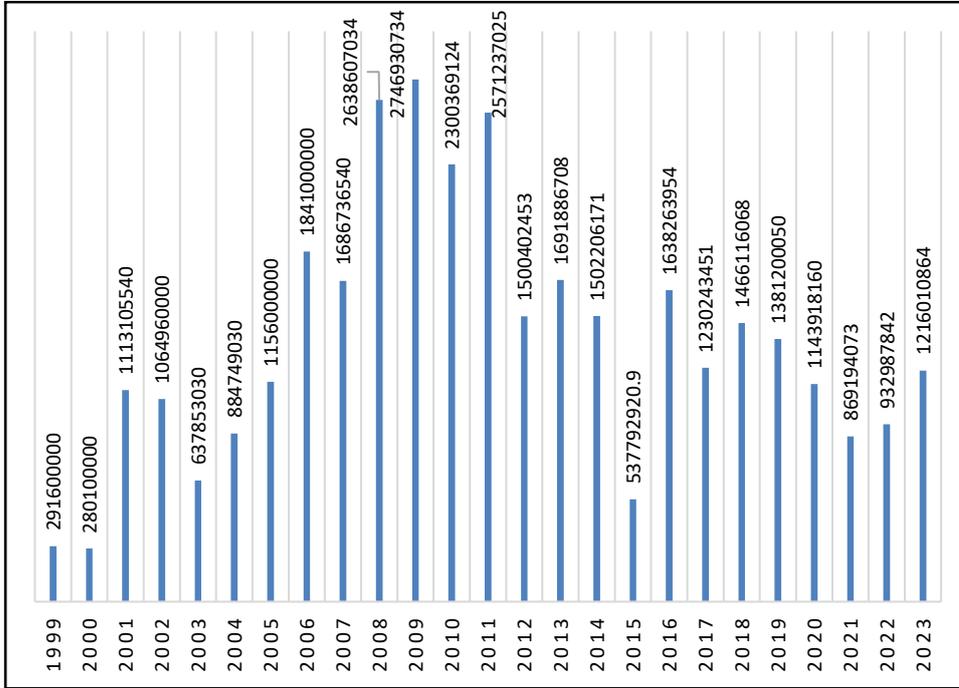
(EViews) وذلك لزيادة عدد المشاهدات مع ادخال اللوغاريتم عليها لتقليل الانحرافات والتذبذبات فيها.

3. تطور متغيرات الرئيسية للدراسة:

سنحاول تحليل مسار وتطور السياسة الضريبية والاستثمار المباشر وتفاعلاتهما، تمهيداً لدراسة قياسية أكثر عمقاً لقياس درجة الارتباط وتأثير تقلبات السياسة الضريبية على مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

1.3 تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

الشكل رقم (01): يوضح التمثيل البياني لتطورات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي وبرنامج Excel.

يتضح من البيانات أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بشكل كبير بالأزمات الاقتصادية العالمية والمحلية، بالرغم من التحسن في بعض الفترات، فإن الاستثمارات تظل عرضة للتقلبات نتيجة عوامل اقتصادية وسياسية، ويُلاحظ أيضا أن الاستثمارات الأجنبية بدأت في التعافي بعد جائحة كورونا، مما يشير إلى استعادة تدريجية للثقة في الاقتصاد.

من خلال تتبع التطور العام للاستثمار الأجنبي في الجزائر نلاحظ ما يلي:

❖ **فترة النمو البطيء (2003-1999) :** في هذه الفترة كانت التدفقات منخفضة نسبيًا، حيث بلغت

291.6 مليون دولار في عام 1999 وارتفعت بشكل طفيف إلى 637.85 مليون دولار في عام 2003

يُعزى ذلك إلى محدودية الإصلاحات الاقتصادية وانخفاض جاذبية بيئة الاستثمار في هذه المرحلة بسبب الازمة السياسية التي عاشتها الجزائر في تلك الفترة.

❖ **فترة النمو المتسارع (2008-2004) :** شهدت هذه الفترة قفزة في التدفقات الوافدة، حيث ارتفع

الاستثمار الأجنبي المباشر من 884.7 مليون دولار في عام 2004 إلى 2.63 مليار دولار في عام

2008، ويعود ذلك إلى تبني الجزائر سياسات اقتصادية داعمة لجذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة الانفتاح

الاقتصادي، واستفادتها أيضًا من النمو الاقتصادي العالمي خلال هذه الفترة، حيث شهدت العديد من الدول النامية تزايدًا في التدفقات الاستثمارية.

❖ **مرحلة الاستقرار النسبي (2014-2009) :** استمرت التدفقات في الارتفاع نسبيًا على الرغم من

تداعيات الأزمة المالية العالمية (2008)، حيث بلغت 2.74 مليار دولار في 2009، بعد ذلك بدأت

التدفقات بالاستقرار عند مستوى حوالي 2 - 1.5 مليار دولار في السنوات اللاحقة حتى عام 2014، ويعود

هذا الاستقرار إلى توازن السياسات الاقتصادية في أعقاب الأزمة المالية العالمية.

❖ **فترة التراجع الملحوظ (2021-2015) :** لوحظ انخفاض كبير في عام 2015 إلى 537.79 مليون

دولار، ويُعزى ذلك إلى الاضطرابات الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية، بسبب انخفاض أسعار البترول

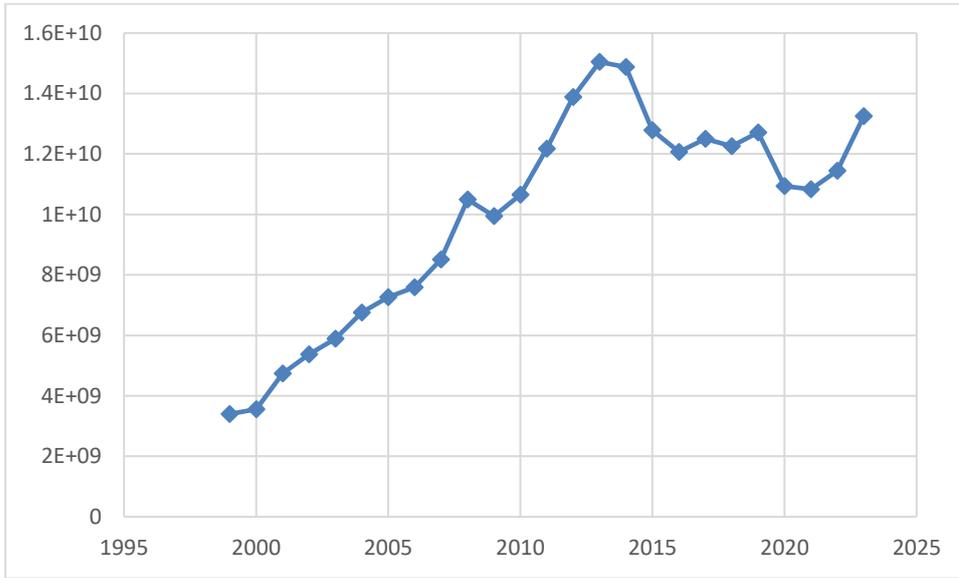
واستمرت التدفقات في الانخفاض مع وصولها إلى 869.19 مليون دولار في عام 2021، متأثرة بتداعيات

جائحة كورونا وضعف الاقتصاد العالمي.

❖ مرحلة التعافي النسبي (2022-2023) : بعد أدنى مستوى في عام 2021، شهدت التدفقات زيادة تدريجية، حيث بلغت 932.98 مليون دولار في عام 2022 وارتفعت إلى 1.21 مليار دولار في عام 2023، يمكن تفسير ذلك بعودة النشاط الاقتصادي العالمي وارتفاع أسعار البترول.

2.3 تطورات التحصيل الضريبي في الجزائر:

الشكل رقم (02): يوضح التمثيل البياني لتطورات التحصيل الضريبي في الجزائر



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات البنك الدولي وبرنامج Excel.

يوضح الاتجاه العام لصافي الضرائب على المنتجات على مدار الفترة المدروسة مرونة السياسات الضريبية تجاه المتغيرات الاقتصادية، كما يشير إلى أن فترات النمو الاقتصادي تقابلها عادةً زيادات في الضرائب، في حين تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى انخفاض حاد في العائدات الضريبية. من خلال تحليل البيانات المقدمة يمكن ملاحظة ما يلي:

❖ اتجاه تصاعدي: (1999-2008)

بدأ صافي الضرائب على المنتجات في عام 1999 بحوالي 3.39 مليار دولار وواصل الارتفاع التدريجي ليصل إلى 10.49 مليار دولار في عام 2008، ويعزى هذا النمو إلى تحسن الأداء الاقتصادي وزيادة النشاط التجاري خلال هذه الفترة.

❖ تذبذب ما بعد الأزمة المالية (2009-2012) :

انخفاض في عام 2009 إلى 9.94 مليار دولار بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، ثم الارتفاع تدريجياً بعد ذلك ليصل إلى 13.88 مليار دولار في عام 2012، نتيجة السياسات التحفيزية التي اتبعتها الجزائر لتجاوز الأزمة.

❖ مرحلة الاستقرار النسبي (2013-2018) :

تراوحت القيمة بين 15.04 مليار دولار في عام 2013 و 12.25 مليار دولار في عام 2018، ويعكس ذلك استقراراً نسبياً في السياسات الضريبية في الجزائر وتحسناً طفيفاً في الأنشطة الاقتصادية.

❖ مرحلة التراجع ثم التعافي (2019-2023) :

تراجع في عام 2020 إلى 10.93 مليار دولار بسبب تأثير جائحة كورونا على النشاط الاقتصادي وتراجع الإيرادات الضريبية، ثم البدء في التعافي في عام 2021، حيث بلغت القيمة 10.82 مليار دولار، واستمر الارتفاع حتى وصل إلى 13.25 مليار دولار في عام 2023، نتيجة العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة القياسية

1. استقرار سلاسل المتغيرات الدراسة: من أجل اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، تم

توظيف اختبار "ديكي فولير المطور" (ADF) و"فيليب بيرون" (PP) على المستوى (0) ثم عمل

الفرق الأول على كل سلسلة على حدة، وإعادة الاختبار، والذي جاءت نتائجه مبينة في الجدول

التالي:

الجدول رقم (03): يوضح اختبار (ADF) و (PP) لسلسلة متغيرات الدراسة قبل وبعد إجراء الفرق الأول

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
<u>At Level</u>			
		L_FDI	L_IN
With Constant	t-Statistic	-2.1456	-2.8780
	Prob.	0.2277	0.0518
		n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0936	-2.4470
	Prob.	0.5421	0.3535
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.3647	1.6854
	Prob.	0.7878	0.9772
		n0	n0
<u>At First Difference</u>			
		d(L_FDI)	d(L_IN)
With Constant	t-Statistic	-3.6390	-2.9934
	Prob.	0.0067	0.0391
		***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-3.6476	-3.4248
	Prob.	0.0313	0.0542
		**	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.6429	-2.4244
	Prob.	0.0004	0.0156
		***	**

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)			
Null Hypothesis: the variable has a unit root			
<u>At Level</u>			
		L_FDI	L_IN
With Constant	t-Statistic	-2.3919	-2.2924
	Prob.	0.1466	0.1765
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3952	-1.4398
	Prob.	0.3798	0.8431
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.3200	2.3265
	Prob.	0.7761	0.9951
		n0	n0
<u>At First Difference</u>			
		d(L_FDI)	d(L_IN)
With Constant	t-Statistic	-5.6704	-4.3557
	Prob.	0.0000	0.0006
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.6772	-4.6304
	Prob.	0.0000	0.0016
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.6775	-3.7623
	Prob.	0.0000	0.0002
		***	***

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البرنامج (Eviews).

من خلال الجداول أعلاه، نلاحظ قيمة ($Prob^*$) من اختبار (ADF) و (PP) لكل من السلسلة (L_FDI, L_NI) عند المستوى (0) (قبل إجراء الفروق الأولى) كانت أكبر من (0.05)، وهذا يعني أنها غير مستقرة عند المستوى (0)، وبعد إجراء الفروق الأولى على السلسلة غير المستقرة أصبحت قيمة ($Prob^*$) أقل من (0.05)، ما يدفعنا للقول إن هذه السلسلتين (L_FDI, L_NI) مستقرتين عند المستوى الأول (الفرق الأول)، ومنه يكون شرط الاستقرار محقق لاستخدام نموذج (ARDL).

2. **تحديد عدد التأخيرات نموذج:** في هذا الصدد، يتم حساب المؤشرات المذكورة سابقا بعد تقدير نموذج (VAR)، وعلى أساس أصغر قيمة لها يتم تحديد عدد التأخيرات اللازمة لتقدير ونلاحظ اتفاق 5/5 (موضع*) من مؤشرات على تأخيرات في النموذج ($P=2$).

الجدول رقم (04): يوضح اختبار اكتشاف عدد التأخيرات نموذج (VAR).

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-105.3906	NA	0.032114	2.237304	2.290728	2.258899
1	252.2241	692.8786	2.03e-05	-5.129670	-4.969398	-5.064885
2	291.9482	75.31009*	9.64e-06*	-5.873920*	-5.606800*	-5.765946*
3	292.8699	1.708998	1.03e-05	-5.809789	-5.435821	-5.658625
4	294.1286	2.281536	1.09e-05	-5.752680	-5.271865	-5.558327

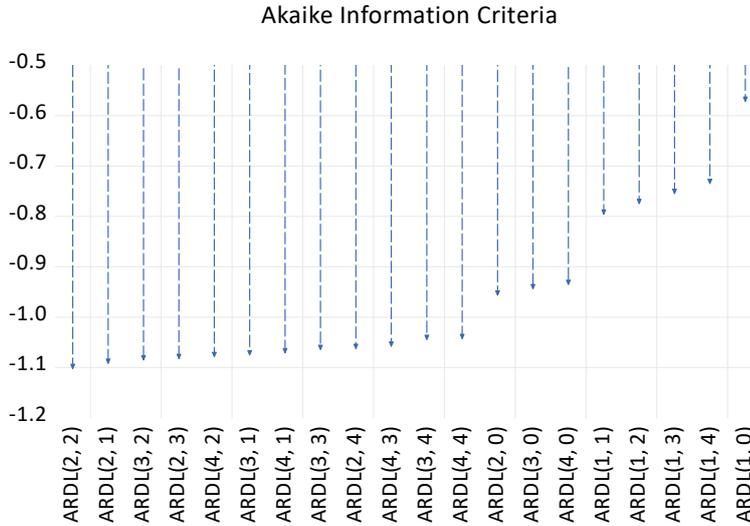
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البرنامج (Eviews).

3. تقدير نموذج (ARDL): بعد التأكد من استقرار متغيرات الدراسة واستقرار النموذج ومعرفة عدد

التأخيرات القصوى التي يحتويها، جاءت نتائج تقدير النموذج (ARDL) بعد تحديد أفضل نموذج من

التوليفات الممكن اختيارها وذلك باعتماد معيار (Akaike) كما يلي:

الشكل رقم (03): يوضح التوليفات الممكنة لنموذج (ARDL) والاختيار حسب معيار (Akaike).



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البرنامج (Eviews).

الجدول رقم (05): يوضح تقدير نموذج (ARDL)

Dependent Variable: L_FDI				
Method: ARDL				
Date: 05/09/25 Time: 17:30				
Sample (adjusted): 1999Q3 2023Q4				
Included observations: 98 after adjustments				
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (4 lags, automatic): L_IN				
Fixed regressors:				
Number of models evaluated: 20				
Selected Model: ARDL(2, 2)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
L_FDI(-1)	1.424251	0.083933	16.96896	0.0000
L_FDI(-2)	-0.547190	0.080967	-6.758198	0.0000
L_IN	2.673304	0.632388	4.227315	0.0001
L_IN(-1)	-3.619109	1.198578	-3.019501	0.0033
L_IN(-2)	1.057091	0.681910	1.550193	0.1245
R-squared	0.949571	Mean dependent var	20.91146	
Adjusted R-squared	0.947402	S.D. dependent var	0.601781	
S.E. of regression	0.138014	Akaike info criterion	-1.073248	
Sum squared resid	1.771456	Schwarz criterion	-0.941362	
Log likelihood	57.58914	Hannan-Quinn criter.	-1.019903	
Durbin-Watson stat	2.082180			
*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البرنامج (Eviews).

4. الاختبارات التشخيصية:

قبل اعتماد النموذج المقدر سابقا وتطبيقه ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، ويتم ذلك من خلال إجراء

الاختبارات التشخيصية التالية:

الجدول رقم (06): يوضح نتائج الاختبارات التشخيصية

RAMSEY RESET		Normality test Jarque Bera	Serial Correlation LM Test	Heteroskedasticity Test	الاختبار
T-statistic	F-statistic			ARCH Test	
0.204175	0.041688	163.8074	0.479185	1.070171	القيمة
0.8387	0.8387	0.000000	0.6208	0.3035	الاحتمال

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

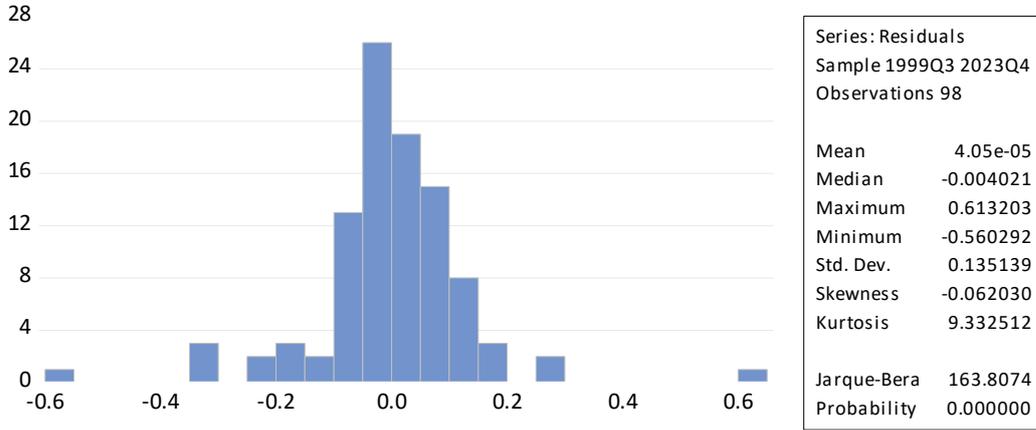
❖ يشير اختبار LM وهو اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي لبواقي النموذج إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي حيث تنص فرضية العدم (H_0) على عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين بواقي النموذج، ونلاحظ أن الاحتمال الموافق للإحصائية المحسوبة للنموذج الأول (0.479185) باحتمال (0.6208) وهو أكبر من (0.05) مما يعني قبول الفرضية المعدومة والإقرار بعدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين بواقي النموذج المقدر.

❖ يشير اختبار ثبات تباين البواقي Heteroskedasticity Test والذي تم استعمال فيه اختبار ARCH Test إلى عدم رفض فرضية العدم (H_0) القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي Homoskedasticity في النموذج حيث نلاحظ أن الاحتمال الموافق للإحصائية المحسوبة للاختبار هي: (1.070171) باحتمال (0.3035) وهي أكبر من (0.05).

❖ أما بخصوص اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي فيدل على رفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تدلي على أن البواقي النموذج موزعة توزيعا طبيعيا، ومنه يمكن القول ان التوزيع غير طبيعي للبواقي حيث أن

الإحصائية المحسوبة (Jarque bera) تساوي (163.8074) باحتمال (0.000000) وهو أصغر من (0.05).

الشكل رقم (04): يوضح نتائج الاختبارات التشخيصية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

ما يهمنا في هذه الاختبارات أن النموذج المقدر لا يحتوي على ارتباط ذاتي تسلسلي بين البواقي وكذا ثبات تباين حد الخطأ العشوائي وعليه يمكن الآن إجراء اختبار الحدود للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات.

5. اختبار الحدود :Bounds Testing Approach

نتائج هذا الاختبار جاءت موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): يوضح نتائج اختبار الحدود F-Bounds Test

عدد المتغيرات المستقلة $K=5$					اختبار الحدود	
%1	%2,5	%5	%10	مستوى المعنوية α		
4.81	3.88	3.15	2.44	الحد الأدنى	قيم F	إحصائية فيشر F
6.02	4.92	4.11	3.28	الحد الأعلى	المجدولة	
8.057218					قيم F	
					المحسوبة	
يوجد	يوجد	يوجد	يوجد	القرار		
علاقة	علاقة	علاقة	علاقة			
تكامل	تكامل	تكامل	تكامل			
مشترك	مشترك	مشترك	مشترك			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

وفقا لنتائج الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى، بنسبة ثقة (10%، 5%، 2.5%، 1%) أي أننا نرفض الفرضية المعدومة ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

المبحث الثاني: تحليل مخرجات البرنامج الاحصائي

المطلب الأول: تقدير معادلة قصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM)

الجدول رقم (08): يوضح نتائج معادلة قصيرة الأجل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM).

ECM Regression				
Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(L_FDI(-1))	0.547190	0.079491	6.883674	0.0000
D(L_IN)	2.673304	0.615475	4.343480	0.0000
D(L_IN(-1))	-1.057091	0.671865	-1.573369	0.1190
CointEq(-1)*	-0.122939	0.030462	-4.035803	0.0001
R-squared	0.498144	Mean dependent var		0.014858
Adjusted R-squared	0.482127	S.D. dependent var		0.190761
S.E. of regression	0.137278	Akaike info criterion		-1.093656
Sum squared resid	1.771456	Schwarz criterion		-0.988147
Log likelihood	57.58914	Hannan-Quinn criter.		-1.050980
Durbin-Watson stat	2.082180			

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

من الجدول الأول يمكن ملاحظة ما يلي:

❖ معامل الفرق الأول للاستثمار الأجنبي المباشر: $D(L_FDI(-1))$

✓ القيمة 0.547190

✓ قيمة الاحتمال: 0.0000 (دال إحصائياً)

✓ التحليل: يشير إلى أن التغير السابق في الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي قوي على الاستثمار

في الفترة الحالية، يدل على أن الاستثمار يتسم بقدر من الاستمرارية والتأثير الذاتي عبر الزمن.

❖ معامل الفرق الأول للضرائب: $D(L_IN)$

✓ القيمة 2.673304

✓ قيمة الاحتمال 0.0000 (دال إحصائياً)

✓ التحليل: يشير إلى أن زيادة الضرائب على المنتجات تؤدي إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل غير متوقع، يمكن أن يكون هذا الارتباط غير المباشر ناتجًا عن وجود عوامل وسيطة أو سياسات استثمارية مشجعة على الرغم من زيادة الضرائب.

❖ معامل الفرق المتأخر للضرائب: $D(L_IN(-1))$

✓ القيمة -1.057091

✓ قيمة الاحتمال 0.1190 (غير دال إحصائيًا)

✓ التحليل: الأثر المتأخر للضرائب ليس له دلالة إحصائية واضحة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

من ناحية معامل تصحيح الخطأ يساوي (-0.122939) حيث تحقق فيه الشرط الكافي (الإشارة سالبة) والشرط اللازم (معنوية (0.0001)))، بحيث يكشف معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ (ECM) عن سرعة عودة متغير التابع (النمو الاقتصادي) نحو قيمته التوازنية في الأجل الطويل، حيث في كل فترة زمنية (سنة) نسبة تصحيح اختلال التوازن تقدر بـ (12.29%) والتي تعد معامل تعديل بطيء نوعا ما، بمعنى آخر عندما تتحرف قيمة الاستثمار الأجنبي بسبب صدمة في المعدل نفسه أو في أحد المتغيرات المؤثرة فيه خلال الفترة قصيرة الأجل $(t-1)$ عن قيمتها التوازنية فإنه يتم تصحيح ما يعادل (12.29%) في الثلاثي الواحد أي تصحيح كلي في سنة واحدة ونصف (8 ثلاثيات) $(8.13 = \frac{1}{0.122939})$.

المطلب الثاني: تقدير معادلة طويلة الأجل

الجدول رقم (09): يوضح نتائج تقدير معادلة طويلة الأجل.

Levels Equation				
Case 1: No Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
L_IN	0.905216	0.005594	161.8151	0.0000
EC = L_FDI - (0.9052*L_IN)				

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

معامل الضرائب: (L_IN)

• القيمة 0.905216

• قيمة الاحتمال (0.0000 دال إحصائياً)

• التحليل: في المدى الطويل، هناك علاقة إيجابية بين الضرائب والاستثمار الأجنبي المباشر، زيادة

الضرائب بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الاستثمار بنسبة 0.91%، مما يشير إلى أن الضرائب ليست بالضرورة

عائقاً في ظل سياسات اقتصادية تشجيعية أخرى.

• التفسير الاقتصادي:

تمثل نتائج نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتأثير السياسة الضريبية على

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الجزائر دليلاً إحصائياً على العلاقة الديناميكية بين المتغيرين على

المدى القصير والطويل. يعكس هذا النموذج الطبيعة التفاعلية بين صافي الضرائب على المنتجات وصافي

التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويظهر كيف يتفاعل الاستثمار مع التغيرات في الضرائب عبر

الزمن.

في البداية، يبرز نموذج تصحيح الخطأ (ECM) كإطار لتحليل العلاقة في المدى القصير. يشير معامل تصحيح الخطأ ((-1) CointEq) والذي بلغت قيمته حوالي -0.1229، إلى سرعة تصحيح الاختلالات نحو التوازن طويل الأجل، يُعبر هذا المعامل عن النسبة التي يعود بها النموذج إلى الوضع المتوازن بعد حدوث صدمة أو تغير غير متوقع في المتغيرات، هنا يشير المعامل السالب والدادل إحصائيًا إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الضرائب والاستثمار، بعبارة أخرى، في حالة حدوث اختلال في التوازن يستغرق النظام فترة زمنية ليعود إلى حالته الطبيعية، حيث يتم تصحيح حوالي 12.3% من الاختلالات في كل فترة زمنية.

من جهة أخرى، تظهر النتائج أن الفرق الأول لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر ((D(L_FDI(-1))) كان موجبًا ودالاً إحصائيًا، مما يعني أن التغيرات السابقة في الاستثمار تؤثر بشكل إيجابي على تدفقات الاستثمار الحالية، يمكن تفسير ذلك بأن النشاط الاستثماري السابق يعزز من استدامة التدفقات الرأسمالية الأجنبية، حيث يميل المستثمرون إلى توسيع استثماراتهم إذا ما كانت العوائد السابقة مشجعة والبيئة الاستثمارية مواتية، هذا يشير إلى أن الجزائر تمكنت، في بعض الفترات، من خلق بيئة اقتصادية داعمة للاستثمار الأجنبي، حتى مع وجود بعض التحديات الضريبية.

أما بالنسبة لمتغير الضرائب على المنتجات، فإن النتيجة كانت غير متوقعة إلى حد ما، حيث أظهرت القيم أن الزيادة في الضرائب على المدى القصير تؤدي إلى ارتفاع في الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن تفسير هذا الأمر على أساس أن الضرائب المفروضة قد لا تكون بالضرورة عائقًا إذا ما تم توجيهها نحو تحسين بيئة الاستثمار، مثل تطوير البنية التحتية أو تقديم حوافز اقتصادية غير ضريبية، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يعكس هذا الأمر مرونة المستثمرين الأجانب تجاه السياسات الضريبية في حال كانت بيئة الأعمال بشكل عام واعدة.

في المقابل، لم يكن للأثر المتأخر للضرائب ((D (L_IN (-1))) تأثير واضح على الاستثمار، حيث لم تظهر النتائج دلالة إحصائية، يمكن أن يعزى ذلك إلى أن تأثير الضرائب يتلاشى مع مرور الوقت أو أن المستثمرين يتكيفون مع السياسات الضريبية الجديدة بعد فترة قصيرة من التغيير.

بالنسبة إلى العلاقة طويلة الأجل، يتضح من معادلة التكامل المشترك أن الضرائب تؤثر بشكل إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يظهر المعامل موجباً ودالاً إحصائياً، يعكس هذا التأثير الإيجابي على المدى الطويل فكرة أن استخدام الإيرادات الضريبية في تحسين البنية التحتية وتقديم خدمات عامة ذات جودة يمكن أن يعزز من جاذبية الاقتصاد للاستثمارات الأجنبية، في السياق الجزائري، ربما كانت هناك سياسات حكومية ترافق زيادة الضرائب بإجراءات تشجيعية تدعم المشاريع الاستثمارية الكبرى.

بشكل عام، تشير النتائج إلى أن الضرائب، رغم تأثيرها السلبي المتعارف عليه عادة على قرارات الاستثمار، يمكن أن تكون عاملاً إيجابياً إذا ترافقت مع سياسات تنموية واستثمارية مناسبة، يوضح النموذج أن العلاقة بين السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر ليست خطية بالضرورة، بل تخضع لتأثيرات متعددة تتداخل فيها الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لذا قد تكون السياسات الاقتصادية الشاملة التي توازن بين جباية الضرائب وتحفيز الاستثمار أكثر فعالية في دعم التدفقات الاستثمارية على المدى الطويل.

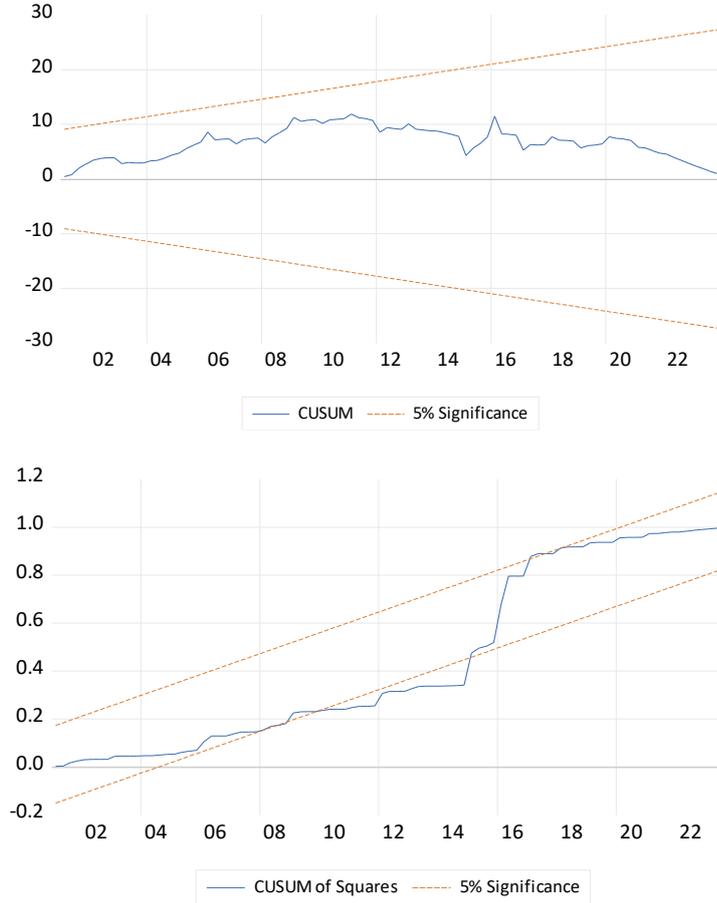
ويتضح من التحليل أن تأثير السياسة الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعكس تفاعلاً معقداً بين عوامل اقتصادية متعددة، لذا ينبغي على صانعي السياسات السعي لتحقيق توازن بين الحفاظ على موارد الدولة من الضرائب وضمان بيئة استثمارية مرنة تجذب رؤوس الأموال الأجنبية.

المطلب الثالث: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر

استناداً إلى الشكل اسفله، من الواضح أن المعاملات المقدره لنموذج ARDL تظل مستقرة طوال فترة الدراسة، وهذا يدل على وجود ثبات بين المتغيرات التي تم تحليلها وتناسق في نتائج النموذج بالنسبة

لتصحيح الخطأ على المدى القصير والطويل، كما يقع التمثيل الرسومي للاختبارات الاستقرار الهيكلي لهذا النموذج ضمن الحدود الحرجة عند مستوى دلالة 5%، مما يدعم فكرة الاستقرار .

الشكل رقم (05): يوضح اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 12.

خلاصة الفصل:

يهدف هذا الفصل إلى تحليل العلاقة بين السياسة الضريبية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في الجزائر خلال الفترة المدروسة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) تم التركيز على دراسة تأثير صافي الضرائب على المنتجات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) على صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر وفق ميزان المدفوعات.

أظهرت نتائج النموذج قصير الأجل (ECM) وجود علاقة ديناميكية بين المتغيرين، حيث كان معامل تصحيح الخطأ سالباً ودالاً إحصائياً، مما يشير إلى عودة النظام نحو التوازن بعد حدوث صدمة، كما بينت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتأثر بشكل إيجابي بتغيراته السابقة، مما يعكس استدامة التدفقات الاستثمارية، ومن المثير للاهتمام، أن زيادة الضرائب على المدى القصير لم تؤد بالضرورة إلى انخفاض الاستثمار، مما يعكس قدرة الاقتصاد الجزائري على التكيف مع الأعباء الضريبية بفضل إجراءات أخرى محفزة.

أما في المدى الطويل، فقد تبين وجود علاقة إيجابية بين الضرائب والاستثمار، حيث تساهم الإيرادات الضريبية المستخدمة في تطوير البنية التحتية في خلق بيئة استثمارية مواتية، يعكس هذا التفاعل بين الضرائب والاستثمار رؤية استراتيجية تتجاوز مجرد جباية الإيرادات نحو تعزيز الاقتصاد المحلي.

بناءً على هذه النتائج، يتضح أن السياسة الضريبية في الجزائر، رغم تأثيرها التقليدي المثبط، يمكن أن تتحول إلى عنصر محفز للاستثمار إذا ما ترافقت مع إجراءات داعمة أخرى.

خاتمة عامة

في ختام دراستنا هذا اتضح ان السياسة الضريبية، دورا حيويا في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر حيث تعتبر الضرائب أحد العوامل الحاسمة التي ينظر اليها المستثمر الاجنبي عند اتخاذ أي قرار للاستثمار في بلد معين.

إن تعقيد النظام الضريبي وغياب العدالة، وتكرار التعديلات التشريعية قد تشكل عوائق حقيقية امام تدفق الاستثمار وعليه فان اصلاحات السياسة الضريبية، بما يشمل تخفيف العبء الضريبي وتبسيط الاجراءات وتقديم الضمانات بعدم التغيير المفاجئ في القوانين. يعد من الادوات الاستراتيجية للدول الساعية لتعزيز مكانتها التنافسية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

كما اظهرت الابعاد المختلفة لهذه العلاقة موضحا كيف يمكن للسياسات الضريبية ان تستخدم كأداة استراتيجية لتحفيز الاستثمار خاصة من خلال الاعفاءات الضريبية وتخفيض معدلات الضرائب على الشركات وتوفير مختلف الحوافز، كما تطرقت الى تجارب دولية ناجحة في استخدام السياسات الضريبية كوسيلة لتعزيز موقعها التنافسي على خريطة الاستثمار العالمي.

كما تناولت السياسة الضريبية لجذب الاستثمار الاجنبي على الصعيد الجزائري فبينت وجود علاقة بين الضرائب والاستثمار حيث ساهم في الايرادات الضريبية المستخدمة في تطوير البنية التحتية كما لوحظ من خلال الدراسة ان الجزائر تسعى جاهدة رغم تأثيرها التقليدي المبسط فيمكن التحول الى عنصر محفز للاستثمار.

نتائج البحث:

لقد توصلنا من خلال هذا العمل إلى النتائج التالية:

- انخفاض معدلات الضرائب يحسن جاذبية الدول للاستثمار الاجنبي المباشر لكن بشرط أن يترافق مع إصلاحات مؤسسية وبيئة شاملة
- كما أن انخفاض معدلات الضرائب على الشركات يعني أن العائد على الاستثمارات سيكون أعلى

وهذا يشجع المستثمرين الأجانب على توجيه رؤوس أموالهم لتلك الدولة.

- الحوافز الضريبية لها دور في خلق مناخ دائم ومشجع على الاستثمار الاجنبي وهذا من خلال الحوافز الضريبية الممنوحة في إطار ضريبي جزائري وقوانين الاستثمار بالجزائر.
- زيادة الضرائب على المدى القصير لم تؤدي بالضرورة الى انخفاض الاستثمار مما يعكس قدرة الجزائر على التكيف مع الابعاء الضريبية بفضل إجراءات أخرى محفزة، كما يتضح من خلال الدراسة الحالية أن السياسة الضريبية بالجزائر رغم تأثيرها التقليدي يمكن أن تتحول إلى عنصر محفز للاستثمار الاجنبي المباشر.

توصيات البحث:

- مراجعة وتحديث النظام الضريبي بشكل دوري بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية العالمية ومتطلبات المستثمرين.
- تبسيط الاجراءات الضريبية وتقليل التعقيد الاداري لتسهيل دخول المستثمرين الاجانب.
- تعزيز الشفافية والعدالة الضريبية لضمان المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- ضمان الاستقرار في التشريعات لكيلا تضعف ثقة المستثمرين على المدى الطويل.
- تفعيل دور الهيئات الضريبية الاستثمارية بصفة دورية
- ضرورة تحقيق توازن بين فرض الضرائب وتقديم الحوافز الضريبية مع تعزيز الاستقرار الاقتصادي لتحفيز تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر على المدى الطويل.
- العمل على استقرار البيئة السياسية والاقتصادية مع توفير حرية حركة رؤوس الاموال.
- ضرورة الاصلاح الاداري في البلدان النامية للقضاء على مظاهر الفساد الاداري والتعجيل بوضع اليات التطبيقية المتعلقة بمكافحة الرشوة والفساد.
- ضرورة استخدام السياسة الضريبية في توجيه الشركات الاستثمارية نحو المناطق المراد ترقيتها والتي

بحاجة ماسة الى المزيد من الاستثمارات الاجنبية لتحقيق تنميتها الاقتصادية، وذلك عن طريق منح الاعفاءات والتحفيزات الضريبية للشركات الاستثمارية التي تعمل في هذه المناطق بما يكفل تحقيق تنمية متوازنة.

- البحث عن كيفية الوصول الى استقرار النظام الضريبي، وذلك عن طريق الحد من التعديلات في التشريعات التي تحكم فرض الضريبة مما يسهل على المستثمر الاجنبي الالتزام بجميع الاجراءات والقوانين المتعلقة بالتحفيز والاعفاءات الضريبية.

أفاق الدراسة:

- دراسة أثر السياسة الضريبية على الاستثمار المحلي الخاص.
- مقارنة بين المناطق الصناعية الجزائرية من حيث الجاذبية الاستثمارية.
- تحليل دور الاتفاقيات الضريبية الدولية في تدفقات FDI نحو الجزائر.
- إدخال متغيرات جديدة مثل الفساد الضريبي، سهولة الدفع الضريبي، والتحول الرقمي في الإدارة الجبائية.

قائمة المراجع

الكتب:

- أحمد علي عبد الله، الحوافز الضريبية ودورها في تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية، جامعة القاهرة، 2019.
- سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية - مدخل تحليلي، الإسكندرية، 2000.
- شريف عبد الواحد عبد البديع، دور السياسة الضريبية في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.
- شريف عبد الواحد عبد البديع، دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- صباح نعوش، الضرائب في الدول العربية، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 1988.
- عبد الرحمان القيس، الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة، 2011.
- عبد الرحمان قيس، الحوافز الضريبية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2011.
- لطفي، ومحمد رضا، اقتصاديات المالية العامة، 1987.
- محمد إسماعيل وجمال قاسم، قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2017.

مذكرات جامعية:

- رحيم محمد رحيم، ضمانات وحوافز الاستثمار في مصر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة أسيوط 2009، ص381.
- محمد غزغازي، أثر النمو الاقتصادي على قطاع صناعة الأدوية في الجزائر خلال الفترة 1999-2019 أطروحة دكتوراه، جامعة البليدة 02، 2022، ص148.

مجلات:

- أحمد عبد الرحمان، "استخدام أساليب الإهلاك في تحسين التدفق النقدي للشركات"، مجلة العلوم الإدارية والمالية، العدد 5، الرياض، 2020.
- طالب محمد، "الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 6.
- عيدة أنور صيد مريم، "الإصلاحات الجبائية في الجزائر وأثرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 2002-2020"، مجلة النهل الاقتصادي، مجلد 07، عدد 01، 27 جوان 2024.
- محمد أحمد صالح، "دور الإعفاءات الضريبية في دعم الشركات الناشئة في الشرق الأوسط"، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 22، المجلد 5، عمان - الأردن، 2020.

تقارير ومراجع دولية:

- صندوق النقد الدولي، إحصاءات ميزان المدفوعات، 2009.
- Edward M. Graham, Foreign Direct Investment in the World Economy, Staff Studies for the World Economic Outlook, 1995.
- Merger & Acquisitions (M&A)

مواقع إلكترونية:

- Faster Capital، "الائتمان الضريبي مقابل الخصم الضريبي"، حاضنة أعمال افتراضية، دبي
<https://fastercapital.com/arabprenue/>
- برنامج المحاسبة - دفاتر (حول الإهلاك المعجل)،
<https://www.afatra.com/hu/>

مجلات ودراسات اقتصادية باللغة الإنجليزية:

- Duasa, J., Determinants of Malaysian Trade Balance: An ARDL Bound Testing Approach, Journal of Economic Cooperation, Vol. 28, No. 3, 2007.
- Gujarati, Damodar N. & Dawn C. Porter, Basic Econometrics, 5th Edition, U.S.A: McGraw-Hill, 2009.
- Hassler, U. & Jurgen Wolters, Autoregressive Distributed Lag Models and Cointegration, Working Paper, University of Berlin, 2005.
- Inuomote, S. O. & Odeniyi K, C.O. Farayola, Econometric Estimation of Rice Import Demand in Nigeria (1970-2008), Continental Journal of Agricultural Economics, Vol. 6(2): 1-8, 2012.